متطلبات توطين وتطوير دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي

دراسة تطبيقية على بعض الأكاديميين في مصر

إعـــــداد

د/ محمد إبراهيم إبراهيم مبروك

مدرس علم الاجتماع - كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة الفيوم

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٢/٤/١٠م

تاريخ القبول: ٢٠٢٢/٤/٢٥م

ملخص:

أصبح استشراف المستقبل ضرورة ملحة؛ إثر التغيرات السريعة التي لحقت ببنية المجتمع العالمي، ومع ذلك، يقل الاهتمام به في الدول النامية بعامة، وفي البلدان العربية بوجه خاص، علاوة على أن البناء المعرفي المتعلق بدراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي، لا يزال يعاني من فجوة معرفية ويفتقد الرؤية المتكاملة، لأسس استشراف وصناعة المستقبل؛ وعليه جاءت الدراسة الراهنة منطلقة من سؤال رئيس مفاده: ما متطلبات توطين وتطوير دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي؟ وللإجابة على هذا السؤال، اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، والأسلوب الوصفي، والمقابلات الفردية المتعمقة لعينة الدراسة واعتمدت الدراسة على، دليل مقابلة غير مقنن تم تطبيقه على عينة قوامها ٥٠ عضو هيئة تدريس بالجامعات المصرية والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ومعهد التخطيط القومي، وخلصت الدراسة إلى: أن الإنتاج الفكري الخاص بدراسات استشراف المستقبل بالوطن العربي يتسم بالضعف الشديد من حيث الكم والكيف، وأن ثمة مشكلات تواجه إجراء تلك الدراسات في البلدان العربية، وأن هناك متطلبات مادية وبشرية وإدارية؛ لتوطين وتطوير تلك الدراسات، ومع ذلك يتوقع زيادة الاهتمام بها وتحسن أوضاعها في المستقبل.

الكلمات الافتتاحية: متطلبات، توطين، تطوير، استشراف المستقبل.

Abstract:

Foreseeing the future has become an urgent necessity; Due to the rapid changes in the structure of the global community, however, There is less interest in future foresight studies in developing countries in general, and in Arab countries in particular, in addition to the fact that the knowledge building related to them in the Arab world still suffers from a knowledge gap and lacks an integrated vision for the foundations of future foresight and industry; Accordingly, the current study came from a main question: What are the requirements for the settlement and development of future foresight studies in the Arab world? To answer this question, the study relied on the sample social survey approach, the descriptive method, and individual in-depth interviews for the study sample based on an unregulated interview guide that was applied to a sample of 50 A faculty member in Egyptian universities, and The National Center for Social and Criminological Research and the National Planning Institute, and the study concluded: The intellectual production of future foresight studies in the Arab world is still very weak in terms of quantity and quality, and that there are problems facing conducting these studies in Arab countries, and that there are material, human and administrative requirements; To localize and develop these studies, however, it is expected to increase interest in them and improve their conditions in the future.

keywords: requirements, localization, development, future foresight studies.

المقدمة:

لقد أصبح استشراف المستقبل ضرورة ملحة؛ إثر التغيرات السريعة التي لحقت ببنية المجتمع العالمي، وما من شك أن الاهتمام بالمستقبل له جذور بعيدة في العلوم الاجتماعية بعامة، وفي علم الاجتماع بوجه خاص، وقد ظهر ذلك في كتابات علماء الاجتماع منذ خلدون وحتى الآن، فقد عبر "أوجست كونت" في القرن التاسع عشر عن أهمية دراسة المستقبل، حينما حدد هدف العلم الاجتماعي في التنبؤ بالمستقبل من أجل السيطرة عليه.

وعلاوة على ذلك فإن علم الاجتماع منذ أن كان علم المستقبل في المهد وهو يسهم في إثرائه وفي تطوير أدواته ومصطلحاته وأساليبه المنهجية، فثمة علماء اجتماع كُثر في أنحاء العالم كافة، أسهموا بجهد ملموس في ذلك، منهم عالم الاجتماع الفرنسي " **س. كولم جيلفان**" الذي ربما يعد أول من أطلق عليه اسم "ميلونتولوجي" والذي يعني "أحداث المستقبل" في رسالته للماجستير المقدمة لجامعة كولومبيا عام ١٩٢٠." **ووليام أوجبيرن** " الذي كتب أشمل وأهم تقويم للنظام الاجتماعي في أمريكا في بداية عقد الثلاثينيات بعنوان " الاتجاهات الاجتماعية الحديثة"، وجاء بعده كتاب " الاتجاهات التكنولوجية والسياسة القومية والاختراعات الجديدة " عام ١٩٣٧ والذي استشرف فيه المشكلات التي قد تواجه أمريكا في العقود القادمة، وعالم الاجتماع الألماني" **أوسيب فلختهايم**" الذي وضع اللبنات الأولى للدراسة العلمية للمستقبل، فهو أول من صك مصطلح " futurology " الذي يعني "علم المستقبل" في كتابه " التاريخ والمستقبل" عام ١٩٤٠.

وكذلك عالم الاجتماع الفرنسي " **برتراند دى جوفينيل**" الذي نشر كتابه " فن التخمين" عام ١٩٦٤ والذي قدم فيه أساساً منطقياً وفلسفياً لهذا المجال. وعالم الاجتماع الأمريكي " **دانيال بل**" الذي قدم عدداً من الدراسات في هذا المنحى

المعرفي أشهرها " العالم عام ٢٠٠٠" و " قدوم المجتمع ما بعد الصناعي " عام ١٩٧٣. وفضلًا عن ذلك ظهر في العصر الحديث عديد من العلماء الاجتماعيين والمستقبليين الذين نادوا بأهمية استشراف المستقبل، وُمكنة صنعه، أمثال:" أدوارد كورنيش"، و"ماسينى"، و" بورج"، و" ووندل بل"، و" بربارا آدم".

وعلى الرغم من الاهتمام الواضح بدراسة المستقبل في الدراسات الغربية فإنه لا يزال يقل الاهتمام بها في الأدبيات العربية المعاصرة، علاوة على أن البناء المعرفي المتعلق بعلم المستقبل في الكتابات العربية لا يزال يعاني من فجوة معرفية ويفتقد الرؤية المتكاملة لأسس استشراف وصناعة المستقبل، لذا جاءت الدراسة التطبيقية الراهنة محاولة إضافة لبنة لهذا البناء، من خلال التعرف إلى متطلبات توطين وتطوير دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي.

أولا- مشكلة الدراسة:

يشهد العالم في الوقت الراهن تحولات هائلة وعميقة، تطرأ على المجتمعات. وثمة مؤشرات عديدة تشير إلى أن تلك الفترة تعد بمثابة:" آلام المخاض لمولد عصر جديد".[١] وأكد " أنتوني جيدنز " على ذلك حينما قال " إننا نعيش في مطلع القرن الحادي والعشرين في عالم حافل بالقلق، تشوبه الصراعات العميقة والتوترات ومظاهر التفكك الاجتماعي، غير أنه ينطوي على وعود تتجاوز ما يحلم به الإنسان العادي بالنسبة إلى المستقبل، ومع ذلك بوسعنا أن نتحكم بمصيرنا، ونشكل حياتنا ونسيرها نحو الأفضل على نحو لم تكن الأجيال السابقة قادرة على تصوره في جميع الأحوال".[٢] وذلك عن طريق الاهتمام بالمستقبل وبدراسته، ومن ثم يعد الاهتمام باستشراف المستقبل أحد معايير التقدم، فكلما زاد الاهتمام بدراسة المستقبل، اتسع نطاق النظرة إليه، وكان ذلك دليلًا على درجة التقدم.[٣]

وفي هذا الصدد رأى " بنتى مالسكا Pentti Malaska" أنه يتعين علينا للتغلب على تحديات مرحلة ما بعد الحداثة أن نهتم بدراسة المستقبل؛ حيث إنها تمدنا

بالمعرفة عن الوقائع الاجتماعية التي بموجبها نستطيع الوقوف على المشكلات التي تواجهنا في الوقت الحالي، وعلى المشكلات التي ربما تواجهنا في المستقبل، وتعيننا على الاستعداد لها.(٤)

وفي هذا الصدد يقول "جون كنيث جالبريت "J. k Gallbraith" في كتابه "الدولة الصناعية الحديثة" The New Industrial State " أصبح التخطيط للمستقبل سمة ضرورية من سمات الدولة الصناعية الحديثة؛ ذلك لأن هذه السمة ترتبط بدرجة التقدم التكنولوجي. فكلما حدث تقدم في التكنولوجيا المطبقة، اضطر أصحاب المشروعات إلى توجيه اهتمام أكبر بالمستقبل، وكلما زادت هذه التكنولوجيا تعقيداً أو تكلفة، زاد الاهتمام بالمستقبل.(٥)، فضلًا عن ذلك دفعت الأزمات التي يشهدها العالم اليوم إلى التفكير في المستقبل، حيث تظهر الأزمة غالبًا نتيجة الاخفاق في معالجة المشكلات قبل أن تصل إلى مرحلة الأزمة، وعليه فدراسة المستقبل تفضي إلى معرفة كيف يمكن بقدر قليل من التفكير والجهد – إذا استثمر في وقت مبكر– استباق الأزمة ومنع حدوثها الأمر الذي يترتب عليه تخفيف أعباء مالية كبيرة قد تكلفها تلك الأزمة وقت حدوثها، وهناك أمثال شعبية عديدة تعبر عن هذه الحقيقة مثل" درهم وقاية خير من قنطار علاج".

وباطلاع الباحث على التراث البحثي المتعلق بدراسات استشراف المستقبل اتضح له أن ثمة اهتماماً متزايداً من قبل الدول المتقدمة لا يوازيه اهتمام مساو من قبل الدول النامية، علاوة على ذلك لا توجد دراسة تطبيقية في إطار علم الاجتماع توضح الآليات التي من خلالها يمكن الارتقاء بدراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي. وعليه جاءت الحاجة إلى الدراسة الحالية، والتي أمكن صوغ مشكلتها في سؤال رئيس مفاده: ما متطلبات توطين وتطوير دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي؟

ثانيًا ـ أهمية الدراسة:

١- تسهم في اختبار قضايا نظرية طرحت في دراسات عالمية أخرى، وصوغ قضايا جديدة تساعد في فهم متطلبات توطين وتطوير دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي.

٢- تسهم في إثراء نظرية علم الاجتماع بعامة، وعلم اجتماع المستقبل بوجه خاص بمزيد من القضايا التي تفضي إلى نموه وتطوره، حيث إن المعرفة العلمية تتطور بصعود نظريات وهبوط أخرى.

٣- إذكاء وعي الباحثين الشباب بأهمية دراسات الاستشراف، مما يفضي إلى إجراء العديد من الدراسات الاستشرافية، الأمر الذي يثرى التراث النظري والمنهجي لعلم اجتماع المستقبل بقضايا جديدة تسهم في نمو هذا العلم وتطويره.

٤- تساعد في توطين وتطوير دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي، على إثر التعرف إلى متطلبات ذلك والآليات التي تلزم لتحقيقه.

٥- تسهم هذه الدراسة في توفير معلومات وبيانات عن دراسات الاستشراف، والصعوبات التي تواجهها مما يسهم في حلها وسهولة مواجهتها مستقبلًا.

٦- توسع الدراسة قاعدة المعلومات والبيانات المتاحة لصانع القرار عن دراسات استشراف المستقبل، وأهم القضايا التي اهتمت بها، مما يسهم في ترشيد قرارات متخذي القرار.

ثالثًا ـ أهداف الدراسة:

انطلقت الدراسة الحالية من هدف رئيس مفاده: التعرف إلى متطلبات توطين وتطوير دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي، ولقد انبثق من هذا الهدف بعض الأهداف الفرعية كما يلي:

١- التعرف إلى واقع دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي.

٢- الوقوف على الإشكاليات التي تواجه دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي وتقوض من توطينها به.

٣- التعرف إلى المتطلبات المادية لتوطين وتطوير دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي.

٤- التعرف إلى المتطلبات البشرية لتوطين وتطوير دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي.

٥- التعرف إلى المتطلبات الادارية لتوطين وتطوير دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي.

٦- استشراف مستقبل الدراسات المستقبلية بالوطن العربي.

رابعًا- أسئلة الدراسة:

انطلقت الدراسة الحالية من سؤال رئيس مفاده: ما متطلبات توطين وتطوير دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي؟ ولقد انبثق من هذا الهدف بعض الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما واقع دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي؟

٢- ما الإشكاليات التي تواجه دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي، وتقوض من توطينها به؟

٣- ما المتطلبات المادية لتوطين وتطوير دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي؟

٤- ما المتطلبات البشرية لتوطين وتطوير دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي؟

٥- ما المتطلبات الإدارية لتوطين وتطوير دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي؟

٦- ما مستقبل دراسات استشراف المستقبل بالوطن العربي؟

خامسًا ـ مفاهيم الدراسة:

تشتمل الدراسة على بعض المفاهيم والتي من أهمها:

متطلبات: المتطلبات تعرف لغويًا بأنها " ما يطلب باعتباره ضرورياً لسد حاجات وتلبية رغبات.(٦)

ويعرفها قاموس إكسفورد الحديث بأنها " شيء ما أو هدف ما(٧).

وفي تعريف قريب من كل ما سلف يعرفها بدوي، أحمد زكي(٨) بأنها " الاحتياجات اللازمة لإنجاز عمل ما والقيام به وفق معايير محددة مسبقًا".

وتعرف الدراسة المتطلبات بأنها " كل ما يجب توافره من عناصر بشرية ومادية وإدارية وإجراءات وسياسات تسهم في ترسيخ وإجراء وتطوير دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي.

توطين: التوطين أو Resettlement يعنى نقل الأفراد من منطقة إلى أخرى، وقد يكون هذا التوطين قسرياً أو إجبارياً بوجوب التوطن، وقد يكون اختيارياً طوعياً للعشائر التي تريد التوطن.(٩)

وتعرف الدراسة التوطين بأنه تهيئة المناخ الفكري والمجتمعي لنقل الاهتمام بدراسات استشراف المستقبل إلى الدول العربية، بمقدار مساو للاهتمام بها من قبل الدول المتقدمة، والاستفادة بها في التخطيط للتنمية، والارتقاء بالمجتمعات العربية والنهوض بها.

تطوير: هو مصدر من الفعل طور الشيء، أي نقله من طور إلى طـــور أي من حال إلى حال.(١٠)

ويعرف اصطلاحياً بأنه التحسين الذي يطرأ على شيء ما ويسهم في تحقيق الأهداف المرجوة بصورة أكثر كفاءة.

وتعرفه الدراسة الحالية بأنه:" تحسين أوضاع الدراسات المستقبلية، من حيث الكم والكيف، الأمر الذي يفضي إلى تحقيقها المستهدف منها بصورة أكثـــر كفـــاءة وبأفضل صورة ممكنة.

٤- استشراف المستقبل:

يُعرف استشراف المستقبل حسبما ورد في الموسوعة البريطانية بأنه " دراسة الاتجاهات الحالية من أجل التنبـــؤ بـــالتغيرات المســـتقبلية ".(١١) ويعرفـــه " جـــون مارك(١٢)" بأنه " دراسة علمية، ترنو إلـــى صـــوغ مجموعـــة مـــن الســـيناريوهات المشروطة لمجتمع من المجتمعات، أو لظاهرة من الظواهر، واحتمـــالات تطورهـــا المستقبلي، وآثار هذا التطور في المجتمع بدءاً من معطيات الماضـــي والحاضـــر، ومعتمداً على المناهج والأدوات العلمية " ويُعرف كذلك بأنـــه "دراســـة التحـــولات المستقبلية للمجتمع من خلال التحليل الجيـــد للحاضـــر والتعـــرف إلـــى العوامـــل والمتغيرات التي تلعب دوراً فعالًا في حدوثها".(١٣)

وهناك من يرى أن استشراف المستقبل اجتهاد علمي مـــنظم، يهـــدف إلـــى صوغ مجموعة من التنبؤات المشروطة والتي تشمل المعالم الرئيسة لأوضاع مجتمع ما أو مجموعة من المجتمعات، وعبر فترة مقبلة تمتد قليلًا لأبعد من عشرين عامـــا، وتنطلق من بعض الافتراضات الخاصة حول الماضي والحاضر، ولاستكشاف أثـــر دخول عناصر مستقبلية في المجتمع، وهو بذلك يستكشف نوعية وحجـــم التغيـــرات

الأساسية الواجب حدوثها في مجتمع ما، حتى يتشكل مستقبله على نحو معين منشود.(١٤)

وثمة ملاحظتان على هذا التعريف:

١- **الأولى:** أنه حدد مدة استشراف المستقبل بمدة تتجاوز العشرين عاماً، وهذا يتنافى مع تصنيف الآماد الزمنية لدراسة المستقبل.

٢- **الثانية:** أنه حدد هدف الاستشراف في التوصل إلى السيناريو المعياري (المفضل) وحسب، وأغفل أن صور المستقبل متعددة، فقد ينتج عن دراسة المستقبل سيناريوهات امتدادية (اتجاهية) أو بديلة (إما محتملة أو ممكنة أو معقولة أو مفضلة).

٣- **الدراسات المستقبلية:**

ذهب " ويندل بل" إلى أنه على الرغم من مرور ما يزيد عن ربع قرن على نشر تقرير "حدود النمو" الذي لفت الأنظار إلى أهمية استشراف المستقبل، وأهمية حقل المستقبليات، فإن الدراسات المستقبلية اليوم قد أحدثت ثورة معرفية أخرى، ومن ثم أصبحت ضمن المناهج التربوية، وأسهمت في تطوير مناهج وأساليب ونظريات عديد من العلوم وهناك ثلاث قضايا ساهمت في الاعتراف بها في الأوساط الأكاديمية والفكرية السائدة:

الأولى: أنها تعرض نقداً حقيقياً للأوضاع الاجتماعية الراهنة.

الثانية: أنها لا تتنبأ بالمستقبل، ولكنها تستشرف الصور المحتملة له.

الثالثة: أن القيم تلعب دوراً هاماً في صنع المستقبل؛ لأنها تمثل قاعدة صالحة للحكم على المستقبلات البديلة المرغوبة.

وقد عرف "ويندل بل"[١٥] الدراسات المستقبلية بأنها " الدراسات التي ترنو إلى استشراف المستقبل أو صنعه، أو الاثنين معاً ".

كما أشار " ماسينى Masini"[١٦] إلى أنها الدراسات التي تعتمد على بعض الطرق والأساليب التي نستطيع من خلالها التنبؤ بالمستقبل أو اختراعه. وتمتد تلك الدراسات من نمط الدراسات اليوتوبية التي يغلب عليها الخيال والمثالية إلى النمط الذي يعتمد على الاسقاطات، وأنها تتحدد دائماً بمدى زمني.

ويرى " جون مكهيل John Mchale "[١٧] أنها تمثل تخصصاً علمياً يتضمن كل صور ودراسات المستقبل، من استقراء الاتجاه إلى المدينة الفاضلة (اليوتوبيا)، في حين أنها تتجه عند " أريك جانتش" إلى التنبؤ المشروط من منظور إثبات احتمالي وعلمي نسبي، وكل هذا يتعلق بالخيارات والمترتبات الخاصة بالمشكلات المرتبطة بالمستقبل. فالتنبؤ المشروط هنا يرتبط كما يقول " ماسينى" بمبدأ ماذا...إذا؟ أو ماذا يحدث لو؟

وهناك من يعرفها بأنها "العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة، ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل، وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على آخر " وعلى هذا الأساس تختلف الدراسة المستقبلية عن الدراسة الاستراتيجية، فالثانية تقوم على هدف يكون قد حدد سلفاً، ثم تبحث عن أدوات تحقيق هذا الهدف، بينما الدراسة المستقبلية تسعى لاستعراض الاحتمالات المختلفة للظاهرة، كما تختلف الدراسة المستقبلية عن التنبؤ في أن الأخير يعنى أن الظاهرة ستتخذ مساراً معيناً أو محدداً، بينما الدراسة المستقبلية ينتج عنها صور مختلفة للمستقبل.[١٨]

وتأسيساً على ما سبق يمكن تعريف الدراسات المستقبلية بأنها " الدراسات التي ترمى إلى استشراف المستقبل سواء من خلال تأملات فلسفية أو أعمال أدبية، أو دراسات اعتمدت على الطرق والأساليب البحثية لعلم المستقبل، أو استعانت

بأساليب من علوم أخرى، وتتعدد مستوياتها ما بين الاهتمام بمستقبل العالم أو أحد أقاليمه، أو إحدى الدول أو أحد القطاعات في أي دولة، أو إحدى الظواهر، وينتج عنها سيناريوهات تعكس الصور المحتملة للمستقبل، وربما تسهم في التعرف إلى الإجراءات والخطوات التي تساعد في صنع المستقبل المفضل.

سادسًا ـ الإجراءات المنهجية:

١- نوع الدراسة:

نظراً لأن الدراسة الراهنة تسعى إلى التعرف إلى متطلبات توطين وتطوير دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي، فإنها تعد دراسة وصفية.

١- منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، حيث إن طبيعة الدراسة وأهدافها تقتضي الاستناد إليه.

٢- مصادر بيانات البحث:

تنوعت مصادر بيانات الدراسة الراهنة وفقًا لأهدافها وتساؤلاتها، وتمثلت في مصدرين كما يلي:

الأول- المصدر الثانوي ويتمثل في المعلومات والبيانات المتوفرة حول دراسات استشراف المستقبل في التراث العربي والأجنبي، وقد استقى الباحث هذه المعلومات من المصادر التالية:

- بيانات ومعلومات من دراسات وبحوث سابقة.
- بيانات ومعلومات تاريخية من دراسات وبحوث سابقة.

الثاني- المصدر الأولى ويتضمن البيانات المستسقاة من عينة من أساتذة الجامعات ومراكز البحوث من تخصصات متباينة ترتبط بموضوع الدراسة.

٣- أدوات جمع البيانات:

اعتمد الباحث على المقابلات الفردية المتعمقة لعينة الدراسة، وعليه أعد دليل مقابلة غير مقنن وقد تم تطبيقه على عينة البحث وتتضمن عدداً من الأسئلة المفتوحة التي تغطى أهداف الدراسة وتساؤلاتها، وجاء سبب عدم تقنين المقابلة؛ لأن المقابلات غير المقننة تقدم قدراً أعمق من الفهم للاتجاهات والأفكار المتحصل عليها.(١٩) واشتملت استمارة البحث (دليل المقابلة) على أربعة أقسام رئيسة كما يلي:

أ- البيانات الأساسية.

ب- واقع الدراسات المستقبلية في الوطن العربي.

ج- الاشكاليات التي تواجه الدراسات المستقبلية في الوطن العربي.

د- متطلبات توطين وتطوير دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي.

الخامس- تصورات افراد العينة للسيناريوهات المتوقعة لوضع دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي خلال العقدين القادمين.

وقد تم إجراء مقابلات مفتوحة ومتعمقة مع أساتذة الجامعات ومراكز البحوث بواسطة الباحث وبعض زملائه في كل من جامعة الإسماعيلية والمنيا والفيوم وأسيوط وحلوان، والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ولقد استعان الباحث بالأسئلة المفتوحة حتى لا يقيد أفكار الخبراء بالإطار المرجعي له؛ وحتى يزداد ثراء الدراسة خاصة وأن أفراد العينة من العلماء التي تمكنهم بنيتهم المعرفية من إثراء هذه الدراسة بأفكار وآراء واتجاهات جديدة؛ ولأن الباحث يريد أن يترك للمبحوث الفرصة كاملة في الحديث لينساب الحوار بصورة طبيعية، بما يسمح للحوار أن يذهب في اتجاهات جديدة وغير متوقعة.(٢٠)

٤- العينـــــة:

طبقت الدراسة على عينة عمدية مكونة من ٦٠ من أساتذة الجامعات ومراكز البحوث في عدة مجالات قريبة من موضوع الدراسة، وهي " الاقتصاد، والسياســة، والتاريخ، والاجتماع، والخدمة الاجتماعية وعلم النفس والإعــلام "؛ للتعــرف إلــى آرائهم وتصوراتهم إزاء متطلبات توطين وتطوير دراسات استشراف المستقبل فــي الوطن العربي.

وقد وضع الباحث محددات اختار على أساسها عينة الدراسة:

١- أن يكون لديه القدرة على تحليل الأوضاع الراهنة.

٢- أن يكون له مساهمة في مجال التنمية أو الاستشراف.

٣- أن يكون حاصلًا على درجة الدكتوراه.

٤- أن يكون حسن السمعة المهنية والعلمية، ويشهد له بالقــدرة علــى تحليــل وتفسير الظواهر.

٥- أن يعمل في مجال بحثي أو مرتبط بالبحث العلمي.

٥- المجال الزمنى للبحث:

استغرقت إجراء الدراسة الميدانية للبحث نحو عامين، امتــدت مــن شــهر ٢٠٢٠/٢/١ حتى ١/ ٢/ ٢٠٢٢.

٦- أساليب التحليل والتفسير:

اعتمدت الدراسة على التحليل الكيفي؛ ولكن رأى الباحث أنه من الأفضل أن يرافق التحليل الكيفي تحليلًا كميًا؛ ولذا أعطى الباحث مسميات على مقتطفات معينــة من المقابلات، حتى يمكن تمييزها من خلال تصنيفها إلى فئات وصــفية أو تحليليــة

معينة، ثم رصد الباحث نسب الاتفاق بين الخبراء على كل موضوع وبعد ذلك أثناء التحليل أخذ يدعم تحليل الجداول التي أعدها بأجزاء من أحاديث هؤلاء الخبراء وآرائهم نحو موضوعات البحث، وحلل بعد ذلك الآراء وربطها بالإطار النظري، والدراسات السابقة مستنتجاً بعد ذلك جملة من القضايا التي تجيب على تساؤلات البحث وتختبر القضايا النظرية التي كانت توجهًا نظريًا له، وعليه جمعت الدراسة بين الأسلوب الكمي والكيفي، فقد استعان الباحث بخطة للتحليل قامت على البيانات المختلطة (الكيفية والكمية) فقد قام الباحث بتحويل البيانات الكيفية المستمدة من المقابلات المفتوحة إلى بيانات كمية، ثم تكييف البيانات (تحويل الكمي إلى كيفي) ودمج البيانات الكمية في التحليل الكيفي، ويتفق هذا مع الاستراتيجيات الحديثة في البحث الاجتماعي.[٢١]

وبالنسبة إلى التفسير، فقد تم تفسير البيانات تفسيراً جزئيًا من خلال عرض البيانات في مباحث رئيسة وتفسيرها في ضوء التوجه النظري والدراسات السابقة، وجاء التفسير الكلى في خاتمة الدراسة من خلال ربط النتائج بتساؤلات الدراسة. وقد كان تفسير البيانات على عدة مستويات:

- تفسير البيانات من خلال وصف نتائج الدراسة وصفًا كميًا كيفيًا في إطار تساؤلاتها.
- تفسير البيانات في ضوء الدراسات والبحوث السابقة.
- تفسير البيانات في ضوء التوجه النظري الذي انطلقت منه الدراسة.

سابعًا ـ التراث البحثي (الدراسات السابقة):

كشف التراث البحثي عن أن من أوائل الدراسات التي اهتمت بالدراسات المستقبلية وأهمية توطينها في الوطن العربي كانت دراسة عبد المعطى، عبد الباسط (١٩٩٢)[٢٢] التحليلية، والتي أوضحت أنه رغم اهتمام الغرب بشكل ملحوظ بالدراسات المستقبلية، فإن ثمة ندرة من تلك الدراسات تعاني منها المكتبة العربية،

وأن السياق الثقافي والعلمي العربي في إجماله لايزال غير مناسب لتطويرها، فهناك أفكار عدة مقاومة لها، والنظر إليها على أساس أنها ترف علمي وفكري يشغلنا عن فهم الحاضر. وأوضحت الدراسة أن الدراسات المستقبلية على الصعيد العلمي لها فوائد عدة، أهمها بلورة التنظير السائد وتنقيته من الأخطاء، وتساعد في فهم المجتمع وتحليل وتفسير وتأويل قضاياه من خلال ترشيد قرارات اليوم، للتأثير المرغوب في مشكلات الغد، علاوة على تحديد الاستراتيجيات والخطط والسياسة العامة والقطاعية. كما أشارت الدراسة إلى أهمية الوعي بالدراسات المستقبلية في فهم علاقاتنا بالآخر، وفهم مقومات حضارتنا وإمكانياتنا الماضية المهدرة والحاضرة المهملة، والمستقبلية.

وعن محاولة فهم حاضر ومستقبل الدراسات المستقبلية في الوطن العربي جاءت دراسة جميل مطر (١٩٩٨)[٢٣] التحليلية والتي يسلط فيها الضوء على آثار تداخل الحدود بين الدراسات المستقبلية والهندسة المستقبلية، في مستقبل الدراسات المستقبلية في الوطن العربي، أوضحت الدراسة أنه بعد سيطرة الولايات المتحدة على الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة أصبح من الصعب زيادة أعداد المشتغلين في استشراف المستقبل من الباحثين بالعالم العربي، وذلك لأن بعد الحرب الباردة انشغل الباحثون بقضايا غير مركزية، ولو حتى كانت من قضايا المستقبل، فما حدث ساهم في فتور حماس الأكاديميين المتخصصين في الدراسات المستقبلية، وهز ثقة البعض في تلك المجتمعات بأهمية هذه الدراسات في وقت عجزت فيه عن استشراف ما تم (سيطرة أمريكا وتفكيك الاتحاد السوفيتي).

وفي عام ٢٠٠٦ جاءت دراسة شلبي، محمد عبد المنعم[٢٤] التحليلية بهدف تقييم الجهود البارزة السابقة في مجال الدراسات المستقبلية العربية، الفردية والجماعية المؤسسية وأوضحت الدراسة أن المستقبليات مجال بيني interdisciplinary يحتاج إلى رؤى متنوعة ومتباينة (طبيعية وإنسانية) وأنه منحى معرفي يقع على أرضية مشتركة بين العلم والفن، وأن التصورات التي تطرح اليوم

في هذا المنحى وتعد غير مألوفة أو خارج عن نطاق المعايير التقليدية، يصبح معتاداً في الغد، فهناك من قال بأن كل ما يمكن لعقل أن يتصوره – كتصور– يمكن أن يتواجد فعلياً على أرض الواقع في مكان ما وزمان ما.

وعن تحليل موضوعات الدراسات المستقبلية جاءت دراسة (Bruno Herault 2006) [٢٥] والتي هدفت إلى تحليل الموضوعات التي يتم التركيز عليها في الدراسات المستقبلية في الوقت الراهن، وقارن البحث بين الأنشطة المستقبلية في دول (النمسا– بلجيكا– الدنمارك– فرنسا– ألمانيا– أيرلندا– اليابان– هولندا– كيبيك– السويد– المملكة المتحدة) وكشفت نتائج الدراسة عن وجود تشابه مذهل بين هذه البلدان من حيث الموضوعات الحالية والمستقبلية، وكشفت الدراسة عن أن من أهم التحديات التي تواجه الدراسات المستقبلية هي التحولات المجتمعية السريعة، والتي أحياناً لا تواكبها موضوعات تلك الدراسات.

وعن استشراف مستقبل التعليم في قبرص حتى عام ٢٠٢٠ جاءت دراسة Marios Stylianides, Petros Pashiardis (2007) [٢٦] وقد اعتمدت الدراسة على تقنية ديلفي وتم تطبيق التقنية لثلاث جولات معتمدة على آراء الخبراء القبارصة. وكشفت النتائج عن وجود عديد من المشاكل والصعوبات المتوقعة التي تواجه التعليم في قبرص في المستقبل منها، زيادة تأثير سياسة السوق الحر، وانتشار تكنولوجيا المعلومات ومدى مواكبة المدارس لذلك، وزيادة عنف التلاميذ بالمدارس، وعن الممارسات المرغوبة، كانت إعادة تخطيط البنية التحتية المدرسية وتطوير البرامج الدراسية، وتسليط الضوء على التقييم والتطوير الدائم للموظفين، وزيادة انفتاح المدرسة للمجتمع.

وكشفت دراسة Jan.Oliver Schwarz (2008) [٢٧] عن وجود عدد متزايد من الشركات الألمانية، تعتمد على الدراسات المستقبلية وطرقها المختلفة، ويشير ذلك

بالاهتمام القوى والمستمر بالدراسات المستقبلية في مجال الإدارة. وهذه الدراسات تعتمد بشكل رئيس على أسلوب ديلفي، وأنها سوف تصبح أكثر أهمية في الشركات الألمانية في العقود القادمة، وخاصة عند دعم تلك الدراسات أو اعتمادها على طرق أخرى مثل المسح البيئي، وقياس الاتجاهات، والإنذار الاستراتيجي المبكر والسيناريوهات.

وجاءت دراسة Patrickvan, et,al (2010) [٢٨] لدراسة حالة الوزارات الهولندية، واستشراف مستقبلها وكشفت الدراسة عن أن الوزارات تميل إلى السيناريو الاتجاهي وتم تحليل ١١ دراسة مختلفة عن مستقبل الوزارات في هولندا، وكشفت النتائج عن أن استخدام دراسات المستقبل من أجل التغيير في الوزارات الهولندية بشكل متنوع، وأن هناك حاجة لمزيد من المناقشة حول الدراسات المستقبلية في المجلس الاستراتيجي على مستوى الحكومة، وأوصت الدراسة بضرورة تزويد الوزارات بخلفية مشتركة، من أجل بناء رؤية مستقبلية لسياسة أكثر توازناً، والعمل على إشراك مزيد من الخبراء الخارجين، وأصحاب المصلحة في دراسات مستقبلية.

ومن الدراسات التي اهتمت بتوطين الدراسات المستقبلية في الوطن العربي، كانت دراسة نصر، محمد براهيم منصور (٢٠١٣)[٢٩] التحليلية والتي سلطت الضوء على الدراسات المستقبلية وأهميتها، وضرورة توطينها في الوطن العربي، والتي كشفت عن تأخر ظهور المنهجيات العلمية للدراسات المستقبلية، وأن الدول المتقدمة تهتم بتلك الدراسات عن الدول النامية، وأوضحت الدراسة أن الدراسات المستقبلية لم تعد ترف تأخذ به الدول المتقدمة والنامية، ولكنه أضحى ضرورة لا يمكن أن تستغني عنها دولة، وأن هذا لا يعنى غياب الجهود العربية إزاء مجال الدراسات المستقبلية، ولكن هناك ملاحظات على هذه الجهود أن هذه الدراسات كانت عملًا مؤسسيًا اطلعت به مؤسسات معظمها ينتمي إلى المجتمع المدني أن تلك الجهود لم يتم متابعتها لضمان استمرارها وتذليل العقبات التي يحتمل أن تصادفها.

في السياق ذاته جاءت دراسة الطويل، ناصر محمد علي (٢٠١٣)[٣٠] سعت إلى اختبار فرضية مفاداها أن ارتكاز منهجية البحث في الدراسات المستقبلية العربية على الأسس المعرفية والفلسفية الوضعية، أفضى إلى حدوث إنحراف في بقية مكونات ومستويات تلك المنهجية، عند اختيار المناهج وأدوات وطرق المعالجة، وتحديد القضايا والمجالات الأجدر بالدراسة، وفي خطوات ومراحل البحث، مما انعكس سلباً على منطلق وسير ومخرجات تلك الدراسات، وضآلة العائد العلمي والمجتمعي المتحقق منها. وأكدت نتائج الدراسة صدق الفرضية.

وفي دراسة Cristiano Vezzoni (2015)[٣١] عن أهمية تحليل البيانات الجاهزة في إطار العلوم الاجتماعية بالنسبة للدراسات المستقبلية، كشفت الدراسة عن أهمية التحليل الثانوي (البيانات الجاهزة) لاستشراف المستقبل والدراسات المستقبلية، في إطار العلوم الاجتماعية، وأن هذه المنهجية ساهمت في تطور علم اجتماع الدين، وكذلك في دراسة التغير الاجتماعي مع الأخذ في الاعتبار محاكاة السيناريوهات المستقبلية المحتملة.

وسلطت دراسة Ehsan Mohrabanfar (2015) [٣٢] الضوء على التغيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية، ودور التأثيرات السياسية والاقتصادية والثقافية في التحولات المجتمعية من وجهة نظر الدراسات المستقبلية، وكشفت الدراسة عن أن العولمة ستؤدي إلى تفكيك التمايز الثقافي والاقتصادي والسياسي، أي أن المجتمعات في المستقبل ستكون أكثر تأثراً بالأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية.

وفي عام ٢٠١٦ جاءت دراسة فارح، مجدي[٣٣] والتي تسلط الضوء على الاستراتيجيات المستقبلية التي طرحتها النخب العربية، منذ بدايات عصر النهضة والإصلاح إلى اليوم. وكشفت عن أن الدراسات المستقبلية كانت ولا تزال محدودة في البلدان العربية، ومن أبرز الشواهد على ذلك ندرة المراكز المتخصصة في

الدراسات المستقبلية في البلدان العربية. وعلى النقيض من ذلك ظهرت الدراسات المستقبلية كميدان معرفي يزداد الاهتمام به في الدول المتقدمة، وله دور فاعل في صنع القرارات، سواء على مستوى الدول أو على مستوى مؤسسات وجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، وأن نمو هذا المنحى المعرفي ارتبط بالثورة المعرفية والتكنولوجية.

وتناولت دراسة عبد السلام، بوزيرة (٢٠١٧)[٣٤] الدراسات المستقبلية كميدان من ميادين المعرفة، وكشفت الدراسة عن أن الاهتمام متزايد بالدراسات المستقبلية بين نخب الغرب، وأنه يمثل بعد أساسي من أبعاد الدولة، وأهل العلم والفكر، حيث ارتبط بكل العلوم الاجتماعية والإنسانية، وشهد هذا الميدان تطورات متلاحقة في منهجياته وأساليبه، حتى أصبح له مكانة بين سائر ميادين المعرفة وأن نصيب الدول العربية من هذا الميدان (الدراسات المستقبلية) قليل، ولاتزال مساهمة تلك الدراسات في عمليات التخطيط وصناعته ضعيف، وذلك لوجود جملة من العوائق التي تقوض توطين تلك الدراسات في الدول العربية (الوطن العربي) أهمها، خضوع الذهنية العربية لمرجعيات تشجع على النظر للماضي والوقوف على أطلاله، انحسار الثقافة العربية في إشكالية علاقة المجتمع العربي بالذات والآخر، والتقليل من أهمية الدراسات المستقبلية وعدم الحاجة إليها، أو أنها لا تمثل أولوية، وعجز الذهنية العربية عن استيعاب التطورات العلمية والتقنية وتمثلهما.

اعتمدت دراسة Mohammad Ali Baradaran, et, al (2018)[٣٥] على تحليل البيانات الجاهزة، علاوة على مراجعة التراث البحثي والخطط الرئيسة للجامعة، والمقابلات المتعمقة مع أربع مجموعات مختلفة من أصحاب المصلحة بالجامعة (المستفيدين من خدماتها)، وكشفت النتائج عن غياب الاهتمام بتطوير الجامعة، ووجود عديد من أوجه القصور والتصورات التقليدية، وعدم مواكبة العصر، وأن نظام جامعة طهران غير متطابق مع احتياجات المجتمع والمستفيدين

من الجامعة وأوصت الدراسة بضرورة تغيير استراتيجية الجامعة، وضرورة صوغ استراتيجية جديدة تستطيع أن تشبع احتياجات المستفيدين وتلبي متطلبات العصر والتطور التكنولوجي.

وفي عام ٢٠٢٠ جاءت دراسة (Alan Clardy) [٣٦] والتي ترمي إلى صوغ أسس للدراسات المستقبلية، من خلال تحليل بعض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الاستشراف، واهتمت كذلك بدراسة الواقع الحالي في إطار الدراسات المستقبلية، لكي تصل إلى مبادئ توجه تلك الدراسات في المستقبل، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هو أن المستقبل غير موجود وهو شيء لم يأت بعد، وأن الأوضاع المادية والاجتماعية والاقتصادية، وحتى البيولوجية لأفراد المجتمع، تسهم في تشكيل المستقبل المحتمل أو الممكن أو المرغوب فيه.

ومن الدراسات التي اهتمت بالتحولات الاجتماعية وتأثيرها بالتقنيات الحديثة والدراسات المستقبلية جاءت دراسة Noora Vahakari , et,al (2020) [٣٧] والتي كشفت عن وجود روابط بين العديد من المنظورات العلمية التي تفسر التحولات المجتمعية وبين الدراسات المستقبلية، فمن ثم هناك علاقة ما بين أسلوب السيناريوهات، ومسارات التنمية، وكشفت الدراسة عن أن الدراسات المستقبلية توفر طرقًا ملائمة لبناء سيناريوهات بديلة للتحولات الاجتماعية، كما أوضحت الدراسة أن الدراسات المستقبلية تسهم في فهم أفضل للتغيرات المقصودة في المجتمع من أجل مستقبل أكثر استدامة، ويتطلب ذلك نوعًا من التقارب بين أساليب الاستشراف.

وفي عام ٢٠٢٠ جاءت دراسة محمد، حيدر صالح (٢٠٢٠) [٣٨] تسلط الضوء على مبادئ ومقومات وتقنيات الدراسات الاستشرافية، ومدى توطينها في الإقليم وتوصلت الدراسة إلى أن للدراسات المستقبلية مبادئ ومقومات وتقنيات متداولة على مستوى العالم، وأن إقليم كرستان يواجه تحديات متباينة تمثل عائقًا أمام

توطين الدراسات المستقبلية وترسيخها فيه. وذلك لأنه لا يوجد اهتمام ملحوظ بتلك الدراسات داخل الإقليم، وأن التفكير في الإقليم يعاني غيابًا للرؤية المستقبلية.

وعن الدراسات المستقبلية وأهميتها ودورها في التنمية جاءت دراسة العيسوي، إبراهيم حسن (٢٠٢٠)[٣٩] وكشفت عن أنها من الميادين المعرفية التي يتزايد الاهتمام بها في الدول المتقدمة، حيث إنها تسهم في صناعة القرارات، سواء على مستوى الدول أو على مستوى المؤسسات المدنية والعسكرية والشركات الكبرى، وأن هذا المجال شهد تطورات في منهجياتها وأساليب تطبيقه حتى أصبح له مكانة بارزة بين ضواحي المعرفة كافة، بل أصبح علمًا من العلوم الاجتماعية هو علم المستقبليات، ومع ذلك لم تهتم الدول النامية بوجه عام، والدول العربية بوجه خاص بهذا العلم، فدرجة مساهمتها في هذا العلم لاتزال يسيرة، وإقبالها عليه ضعيف للغاية، ولازالت مساهمة تلك الدراسات في التخطيط وصناعة القرارات ضئيلًا جدًا، إن لم تكن غائبة كلية في هذه الدول.

وفي عام ٢٠٢١ جاءت دراسة (Mohammad Reza fathi,et,al)[٤٠] والتي ترنو إلى صوغ سيناريوهات استكشافية لصناعة النسيج في إيران، وكشفت النتائج عن أن مناخ العمل والعضوية في منظمة التجارة العالمية، يلعبا دوراً هامًا في تطوير هذه الصناعة، وتوصلت هذه الدراسة إلى بعض السيناريوهات مثل: سيناريو الجنة، الجحيم، سيناريو التتار، سيناريو سيزيف. ويشير الأول (الجنة) إلى تحسن الأوضاع في المستقبل، والدولة تنضم عضواً لمنظمة التجارة، في سيناريو تتاروس، إيران ليس عضواً في منظمة التجارة العالمية، وبيئة العمل كارثية، أما سيناريو سيزيف تتخذ الحكومة إجراءات معقولة إزاء بيئة عمل أفضل.

وحاولت دراسة معدن، شريفة (٢٠٢١) [٤١] معرفة واقع الدراسات الاستشرافية في الوطن العربي، في إطار ثورات الربيع العربي. وكشفت الدراسة

عن أنه على الرغم من التطورات المتلاحقة في الاهتمام بالدراسات المستقبلية، والتطور الذي شهده مناهجها وأساليبها، فإن حظ الدول النامية بعامة والدول العربية بوجه خاص من الدراسات المستقبلية، قليل جداً، وإقبال الدول العربية عليها ضئيل جدا. ولهذا لا تزال مساهمة هذه الدراسات في عمليات التخطيط وصناعة القرارات ضعيفًا جداً، إن لم تكن غائبة كليًا في الدول العربية، وأوضحت الدراسة وجود صعوبات منهجية تواجه انتشار ثقافة الدراسات المستقبلية في الوطن العربي، منها صعوبات ناجمة عن غياب الرؤية المستقبلية في بينية العقل العربي، وطغيان النظرة السلبية إلى المستقبل في ثقافتنا العربية، وسيطرة التابوهات الموروثة، وصعوبات ناجمة عن ضعف الأساس النظري الذي تستند إليه الدراسات المستقبلية في التراث العربي.

وعن متطلبات مراكز الدراسات المستقبلية جاءت دراسة عبد الله فايز عبد الله آل عبد الله الشهري (٢٠٢١) [٤٢] وكشفت الدراسة عن قصور الاهتمام بالدراسات المستقبلية في الجامعات السعودية، علاوة على ضعف إنتاج دراسات المستقبل في البحوث التربوية في البلدان العربية بشكل عام، ومنها المملكة السعودية.

تعقيب:

تبين من الطرح السابق للدراسات والبحوث السابقة أن هناك عدداً من النتائج اتفقت غالبية الدراسات عليها أهمها:

- دراسات استشراف المستقبل أصبحت ضرورية ولا يمكن أن تستغنى عنها دولة.
- قصور الاهتمام بدراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي ومحدوديتها.
- غياب الرؤية المستقبلية في بنية العقل العربي.
- دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي نتائجها متواضعة.

- لا تزال مساهمة دراسات استشراف المستقبل في عمليات التخطيط للتنمية وصناعة القرارات ضعيفة بالوطن العربي.
- ثمة اعتراف بأهمية دراسات استشراف المستقبل ودورها في تطوير المجتمعات والنهوض بمقدراتها.
- أن لدراسات استشراف المستقبل أساليب وطرقًا منهجية وإطاراً عاماً خاصاً بها.
- أن دراسات استشراف المستقبل تسهم في تنمية المجتمعات.
- ثمة اهتمام متزايد من قبل الدول المتقدمة بدراسات استشراف المستقبل.
- هناك اعتماد من البلدان المتقدمة على دراسات استشراف المستقبل عند صوغ خطط وسياسات التنمية.
- واتضح كذلك أن الدراسات والبحوث الفائتة:
- لم تحدد آليات تنمية الوعي بالدراسات المستقبلية والجدوى العلمية والعملية لدراسات استشراف المستقبل.
- لم ترصد الاشكاليات التي تواجه الدراسات المستقبلية وتقوض توطينها وتطويرها في الوطن العربي.
- لم تحدد آليات التغلب على الصعوبات التي تواجه الدراسات المستقبلية في الوطن العربي.
- لم تحدد السيناريوهات المتوقعة لدراسات استشراف المستقبل بالوطن العربي.
- لم تسلط الضوء من خلال دراسة تطبيقية على متطلبات توطين وتطوير الدراسات المستقبلية بالوطن العربي.

وعليه جاءت الدراسة الحالية لرأب الفجوة المعرفية فيما يتعلق بالنقاط الخمس الفائتة ومن ثم كانت محاوراً رئيسة انطلقت منها الدراسة الراهنة.

ثامنا ـ التوجه النظري:

على الرغم من أن غالبية اهتمام العلماء الاجتماعيين بالمستقبل– في نظريات الحداثة وما بعد الحداثة – كانت عبارة عن إشارات ضمنية في أعمالهم للغد، وما يحمله من أحداث، فإن هناك بعض العلماء الذين نجحوا في صوغ بعض النظريات العلمية التي ترتبط باستشراف المستقبل، ومن ثم اعتمدت دراساتهم على طرق وأساليب الدراسات المستقبلية، ولقد اهتم هؤلاء العلماء بدراسة المستقبل وأثروا تراث العلم بعديد من التصورات والأفكار التي توصلوا إليها من خلال قراءتهم العميقة والمتأنية للأحداث في الماضي والحاضر، ومتابعة التحولات العالمية والانتقال من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات، والآثار المترتبة على ذلك، أو من خلال إجراء الدراسات الميدانية الرصينة، للتأكد من صحة افتراضاتهم إزاء المستقبل، إلا أن إثبات صدق فروضهم لا يعنى أنها نبوءات حتمية، بل هي احتمالات، ربما تحدث أم لا في المستقبل؛ لأن ثمة فرقًا بين التنبؤ والتوقع لا مجال للتفصيل فيه الآن. وعليه استخلص الباحث بعض القضايا النظرية من نظريات كل من **(مرجريت ميد، وبرتراندى جوفينيل، وأوسيب فلختهايم، ودانيل بيل، وألفن توفلر)** وتلك الضفيرة النظرية هي الأقرب من بين الأطر النظرية في إطار علم اجتماع المستقبل، لتفسير موضوع الدراسة الحالية؛ ولذا مثلت الإطار النظري الذي انطلقت منه وهذه القضايا هي:

- أن الشباب يستطيعون في إطار التحولات الثقافية التي سادت المجتمع أن يقودوا كبار السن إلى المستقبل، وأن بمشاركة الشباب نستطيع بناء مستقبل مرغوب فيه.

- ينبغي على كل جامعة أن يكون بها كرسيًا لتدريس المستقبل، وأننا سنكتشف في الخمس والعشرون عامًا القادمة طرقًا لصيانة أجزاء من العالم، وأن بنى البشر بينهم اعتمادًا متبادلًا دعمته التجارة والمواصلات، وبعض المعتقدات وأن ثمة

اعترافًا جمعيًا بأن البشر كلهم من جنس واحد، وهذا مدعاة لأن تتعاون الإنسانية جميعها لكي تتصدى للمخاطر التي تواجهها، والتي أبرزها مشكلة التلوث الذي لا يتقاسمه العالم بالتساو.

- أن الحضارة الغربية وضعت المستقبل أمامنا، وبما يتجاوز معرفتنا، وأن المستقبل هو دائمًا على وشك الحدوث ولكنه ليس موجوداً. وفي بعض الثقافات المستقبل ليس موجوداً دائمًا؛ لأن تلك المجتمعات وضعت المستقبل خلفها وليس أمامها. وترى أنه يجب أن ننقل المستقبل إلى الحاضر، بدلًا من أن يكون المرء أسيراً للماضي. فالمستقبل من الأفضل أن يكون أمامنا نتطلع إليه حتى نستطيع اختراعه أو تشكيله.

- أن إحدى الطرق التي تجعل المستقبل في الحاضر هو النظر إلى الأطفال، وتصور ما سيكونون عليه في المستقبل، إن ذلك يضمن لنا أن ننسى الماضي والحاضر ونهتم أكثر بالمستقبل.

- أن الساسة لا يضعون أي اعتبارات للنتائج بعيدة المدى لقراراتهم، وأن أي إنسان لديه القدرة على التنبؤ بشرط ألا يتجاهل الواقع الاجتماعي في المرحلة التي يحياها.

- أن الماضي لا سلطان للإنسان عليه، ومع ذلك يستطيع الإنسان أن يتحقق من صحة أحداثه، بينما المستقبل هو دنيا المجهول، ولا يستطيع الإنسان أن يجزم بتحقق أحداثه. فأحداث المستقبل محتملة. فحين نتكلم عن الماضي ندلى بشهادتنا على أحداث تمت، بينما حينما نتحدث عن المستقبل نشير إلى فرضيات محتمل أن تحدث. وأننا إذا كانت معرفتنا عن الماضي شيء إيجابي، فإن معرفتنا بالمستقبل هي المعرفة المفيدة.

- الاعتقاد بأن قدرة الإنسان على التنبؤ تزداد كلما تقدم المجتمع أو تطور، اعتقاد خاطئ؛ لأنه كلما ازداد تقدم المجتمع، تزايد معدلات التغير الاجتماعي به، وتعقدت مشكلاته، وتداخلت متغيرات كثيرة تجعل التنبؤ عملية صعبة عكس المجتمع المستقر.

- أن تطور المجتمع وتقدمه يرتبط بنماء وتطور المعرفة العلمية في شتى المجالات، والتي تمنحنا عديداً من المناهج والأساليب الحديثة في استشراف المستقبل.

- أن المسئولين الحكوميين هم المسئولون عن حدوث الأزمات في المجتمع؛ لأنهم يتركون الأحداث تتدهور حتى لا يكون أمامهم إلا قراراً واحد يأخذونه، وهذا لأنهم تركوا الأحداث حتى أصبحت أزمة. وأن الاعتماد على التنبؤ هو المنجى الوحيد من الوقوع في مثل تلك الأزمات؛ لأنه يتيح حرية اتخاذ القرار.

- المستقبل كما يرى لا يمكن تخيله مرة واحدة، بل يجب أن يناقش باستمرار. فالمستقبل متعدد ومحتمل، وليس مفرداً، كما هو حال الماضي. وأننا نستطيع أن نتدخل فيه من خلال التدخل الواعي في بنية الواقع.

- شهدت البشرية خلال النصف الأول من القرن العشرين تغيرات وتطورات لم تشهدها الحياة الإنسانية منذ العصر الحجري وحتى الآن. وأن هناك علاقة طردية بين تقدم العلم وبين تطور الدراسات في مجال المستقبل، وأن البشرية حتماً سوف تسير نحو الاهتمام ببحوث المستقبل. فالعلوم المستقبلية هي القادرة على ملء الفراغ المعرفي والفكري إزاء الواقع الاجتماعي.

- وإذا كان الإقطاعيون والجنود هم المهيمنين في الحضارة قبل الصناعة، ورجال الأعمال يسيطرون على الاقتصاد والسياسة في المجتمع الصناعي، فإن العلماء

والباحثين سيصبحون المهيمنون في المجتمع ما بعد الصناعي، وسوف تتحول السلطة في المجتمع من أيدي رجال الأعمال إلى الجامعة ومعهد البحوث.

- أننا نعيش في مجتمع جديد وهو ليس امتداد لحياتنا القديمة أو لمجتمعنا الحالي ولو أمعنا النظر في واقعنا الاجتماعي نلاحظ أن ثمة ثورات يعايشها المجتمع، ثورة شبابية، وثورة جنسية، وثورة عرقية وثورة استعمارية، وثورة اقتصادية، وثورة تكنولوجية، وأن الأخيرة هي الأهم والأقوى تأثيراً في المجتمع.
- إن المجتمع الجديد الذي نحيا في إطاره يشهد عديداً من التوترات والتناقضات الخطيرة والتي تنتج عن محاولات التكيف مع التغير والسيطرة عليه.
- أن التطور التكنولوجي يضعنا أمام حيرة في اتخاذ القرار المناسب في أمور الحياة حيث يجد الإنسان نفسه محاطًا بعديد من الاختيارات، وأطلق على هذه الحالة " الخيار المرهق".
- أن السنوات القليلة المقبلة ستكون مؤلمة، ومع ذلك لا نستطيع أن نتراجع أو نتخاذل عن المضي قدمًا نحو الأمام في مسيرة الزمن، وأن هذا الوضع المتردي مؤقت ويحتمل أن يزول ويصبح المستقبل أفضل وأكثر عدالة.

تاسعًا ـ نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها:

اعتمدت الدراسة الراهنة على بعض المحاور الرئيسة لطرح ومناقشة نتائجها كما يلي:

١- خصائص عينة الدراسة:

أ- مكان العمل:

كشفت نتائج الدراسة أن كل المشاركين في الدراسة يعملوا بالسلك الأكاديمي، وأن الغالبية العظمى منهم (٦٦٪) يعملون في ست جامعات مصرية (الفيوم- المنيا- أسيوط- الإسماعيلية- قناة السويس- حلوان) وأن (٢٦٪) يعملون بالمركز القومي

للبحوث الاجتماعية والجنائية، بينما (٨٪) من الأساتذة المتميزين بمجال الاستشراف بمعهد التخطيط القومي.

ب- الكلية أو المركز البحثي:

أوضحت نتائج الدراسة أن (٣٠٪) من المشاركين في الدراسة من أساتذة كليات الآداب، وأن (٢٨٪) من المشاركين من منتسبي كلية الخدمة الاجتماعية، وأن (٢٦٪) من إجمالي العينة من أساتذة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، وأن (٨٪) من أساتذة معهد التخطيط القومي، بينما مثلت كلتي التربية والزراعة (قسم الاقتصاد) أقل نسبة (٤٪) لكل منهما.

ج- الدرجة الوظيفية:

كشفت نتائج الدراسة عن أن الغالبية العظمى من المشاركين في الدراسة كانوا من الأساتذة بنسبة (٦٢٪) وأن نسبة الأساتذة المساعدين كانت (٣٤٪) بينما جاءت نسبة المدرسين (٤٪) إجمالي المشاركين في الدراسة.

د- العمر:

أوضحت النتائج أن النسبة الأكبر من المشاركين في الدراسة يقعون في الفئة العمرية من (٦٠ عام فأكثر) بنسبة (٣٤٪) وجاءت الفئة العمرية من (٥٠-٦٠عاماً) في المرتبة الثانية وبلغت نسبتهم (٣٤٪)، واحتلت الفئة من (٤٠- ٥٠ عاماً) المرتبة الثالثة بنسبة (٢٢٪) من إجمالي المشاركين، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة الفئة العمرية (٣٠- ٤٠) لتمثل أقل نسبة (١٠٪) من إجمالي المشاركين، ويشير ذلك بأن الفئات العمرية، جاءت مناسبة لهدف الدراسة والتي تطبق على علماء وأساتذة مصريين ذوى سمات وخبرة يشهد بها الجميع في تخصصات مختلفة وكليات متنوعة.

هـ- سنوات العمل بالسلك الأكاديمي:

كشفت معطيات الدراسة عن أن الغالبية العظمى من المشاركين (٦٢٪) تجاوزت سنوات عملها بالجامعة عشرون عاماً، وأن الفئة من (١٥- ٢٠ عاماً) جاءت في المرتبة الثانية بنسبة (١٦٪) بينما جاءت الفئة من (١٠ سنوات – ١٥ سنة) جاءت في المرتبة الثالثة بنسبة (١٤٪)، وأن فئة من (٥- ١٠ سنوات) جاءت في المرتبة الأخيرة بنسبة (٨٪) من إجمالي العينة. ويشير ذلك بأن أفراد العينة من أساتذة الجامعات والأساتذة المساعدين تمكنهم خبرتهم العلمية والعملية من الإجابة على دليل المقابلة بدرجة تحقق هدف الدراسة.

و- الحالة الزواجية:

بلغت نسبة المتزوجين في عينة الدراسة (٨٨٪)، تليها نسبة الأرامل (١٠٪) ويشير ذلك بأن هناك بعض المشاركين تتجاوز أعمارهم سن المعاش، في حين أن نسبة غير المتزوجين بلغت (٢٪) من إجمالي العينة.

٢- تصورات المشاركين في الدراسة للأهمية العلمية والعملية للدراسات المستقبلية

ما من شك أن دراسة المستقبل هي الخطوة الأولى للمشاركة الإيجابية في صنعه، حيث إنها ترشدنا إلى المستقبل المرغوب فيه، وتجعل قرارات اليوم متوافقة مع المستقبل الذي نرنو إليه، علاوة على أنها تساعدنا في اكتشاف المشكلات قبل وقوعها، ومن ثم الاستعداد لمواجهتها أو العمل على عدم وقوعها. فهي تؤدى إلى الاستعداد المبكر لمواجهة المشكلات التي قد تحدث في المستقبل، كما تساعدنا على اكتشاف مواردنا وإمكانياتنا الكامنة، والتي ربما تتحول إلى طاقة فعالة في المستقبل، تسهم في إحداث تنمية شاملة للمجتمع، وذلك من خلال توفير قاعدة معرفية قوية حول السيناريوهات البديلة للمستقبل، يمكن لأفراد المجتمع الاعتماد عليها في تحديد اختياراتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية.(٤٣)

وفي إطار ذلك كشفت نتائج الدراسة الحالية أنه على الرغم من أن الأفراد المشاركين أكدوا على أهمية وضرورة إجراء دراسات استشراف المستقبل، فإن ثمة اختلافًا طفيفًا فيما يتعلق بتصوراتهم لأسباب كونها ضرورية، ومن ثم أشار (٨٨٪) من المشاركين بأنها ضرورية، لأنها تسهم في التوصل إلى علاجات ناجحة لمشكلات اليوم وتصور سيناريوهاتها المستقبلية، وأشار (٨٦ ٪) إلى أنها تسهم في تحديد الاستراتيجيات والخطط والسياسة العامة والقطاعية للدولة، ورأى (٧٨٪) أنها ضرورية لأنها تساعد على ترشيد القرارات، بينما قال (٧٤٪) أنها تساعد في إحداث التكامل بين مختلف العلوم، لفهم ودراسة المجتمع وعلاج مشكلاته، وذكر (٧٢٪) لأنها تدرس المستقبلات الممكنة والمحتملة والمرغوبة، في حين أشار (٦٦٪) أنها تسهم في تفسير الماضي وتوجه الحاضر للوصول إلى الصورة المستقبلية المرغوبة، وجاءت أقل نسبة اتفاق بين المشاركين، التي ترى أنها تسهم في استكشاف مسارات في التعامل مع أهم المعطيات المحيطة بالتنمية على المدى البعيد (٨٪) من إجمالي المشاركين. وفي هذا الصدد ذكر أحد المشاركين (سهير عبد المنعم) "أنه إذا كانت بداية دراسات الاستشراف مع العلوم العسكرية التي تعتمد على التخطيط الاستراتيجي، فإنها اليوم تعد عماد دراسات تغير المناخ وتغير المجتمعات."

ونستخلص من ذلك أن ثمة ضرورة وأهمية كبيرة لإجراء دراسات الاستشراف، ويتفق هذا مع ما جاء بأحد قضايا نظرية برتراند دى جوفنيل، والتي ترى أن الماضي لا سلطان للإنسان عليه، ومع ذلك يستطيع الإنسان أن يتحقق من صحته، بينما المستقبل لا يستطيع الإنسان أن يجزم بتحقق أحداثه. فأحداث المستقبل محتملة، وعندما نتحدث عن المستقبل نشير إلى فرضيات محتمل أن تحدث، وإذا كانت معرفتنا عن الماضي شيئًا إيجابيًا، فإن معرفتنا بالمستقبل هي المعرفة المفيدة[٤٤] واتفق ذلك كذلك مع دراسة عبد المعطي[٤٥] ودراسة محمد عبد المنعم شلبي[٤٦].

٣- واقع الدراسات المستقبلية في الوطن العربي في الوقت الراهن:

على الرغم من أهمية دراسات المستقبل والاهتمام الجلي بها من قبل دول العالم المتقدم – حيث يُدرّس بالجامعات والمعاهد الأمريكية نحو أكثر من ٤٧٥ مقرراً في الدراسات المستقبلية – فإنه لا يزال يقل الاهتمام بها في الثقافة العربية المعاصرة؛[٤٧] وذلك بسبب الاستغراق في الحاضر بمشكلاته وآلامه، علاوة على خضوع الذهنية العربية لمرجعيات عدة تشجع على النظر إلى الماضي والتوقف عنده، وتقوض أي محاولة للتطلع إلى المستقبل وكذلك بسبب القوى المحافظة التي ترى في أي محاولة للتقدم تهديداً لوجودها.[٤٨]

فالناس إزاء تصور المستقبل قسمان: **الأول**، المحافظون، وهم الذين يحافظون على الموروث الفكري أيًا كان ويعطونه الأولوية في قراءة الحاضر والمستقبل، ويكون مفهومهم للحاضر والمستقبل منحازاً للماضي. و**الآخر**، هم المجددون والمطورون، وهم يسعون دائماً للتغيير والتطور، ويكون مفهومهم للحاضر منحازاً للمستقبل الذي يتصورونه وحتى المستقبل نفسه فإنهم يغيرونه ويطورونه أحيانًا؛ وذلك لأنهم مقتنعون تماماً بأن الأفكار تستطيع إزاحة الجبال كما أنهم مهتمون جداً بالتنمية المنهجية للأفكار، فعن طريق الأفكار السليمة ربما تستطيع شعوب العالم أن تنهى الحروب والفقر والمجاعات والأمراض، فكما يمكن إشادة بناء إذا اعتقد الناس أنه سيشاد، يمكن أيضاً إشادة العالم المرغوب فيه إذا أمكن تصوره بشكل صحيح، أي أنه إذا استطاع الناس خلق إجماع حول شكل العالم المستحب والمفضل وكيفية تحققه. ومن أجل تنمية إجماع كهذا يعتقد المستقبليون أن الأفكار عن عالم المستقبل يجب أن تتولد وتُدرس منهجيًا، وهكذا يعني ضمنيًا تطوير دراسة المستقبل بوصفها نشاطًا إنسانيًا هاماً وتنميتها.[٤٩]

وفي نفس الإطار كشفت نتائج الدراسة فيما يتعلق بواقع دراسات الاستشراف في الوطن العربي أن الغالبية العظمى (٩٠٪) من المشاركين في الدراسة اتفقوا على

أن الاهتمام بدراسات استشراف المستقبل في العالم العربي أقل بكثير من الاهتمام بها في الدول المتقدمة، بينما جاء الاتجاه الذي يرى عكس ذلك يحمل أقل نسبة (١٠٪) من المشركين يرون أن الاهتمام بها في الدول العربية يكافئ الاهتمام بها في الغرب. ونستنتج من ذلك أن واقع الدراسات المستقبلية في الوطن العربي يشير بضعف شديد مقارنة بالدول المتقدمة، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة كل من منصور ٢٠١٣[٥٠] ودراسة الطويل ٢٠١٣[٥١] ودراسة عبد السلام ٢٠١٧[٥٢].

وجاءت مبررات الاتجاه الذي أشار إلى قلة الاهتمام بدراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي، مقارنة بالدول الغربية تدور حول عدم وجود متخصصين في هذ المنحى المعرفي بالوطن العربي بالقدر الكافي، رغم وجود بعض المراكز المتخصصة في ذلك في المرتبة الأولى، وبلغت نسبة الاتفاق بها (٣٠٪) من إجمالي المشاركين، تليها غياب الاهتمام البحثي بها لحداثتها بنسبة اتفاق بلغت (٢٦٪)، وضعف التمويل والحاجة إلى ميزانيات كبيرة لإجرائها بنسبة اتفاق (٢٢٪)، وجاءت عدم توافر البيانات اللازمة لإجراء مثل هذه الدراسات بنسبة (١٨٪) والتركيز على دراسات الواقع للانشغال بالمشاكل الحالية أكثر من المستقبلية بنسبة اتفاق (١٦٪)، وانغماس العالم العربي بالنظر إلى التاريخ و الماضي أكثر من المستقبل بنسبة اتفاق (١٤٪)، وبسبب قلة الاهتمام بوضع خطط استراتيجية طويلة المدى بنسبة (١٠٪) بينما جاءت في المرتبة الأخيرة، قلة الوعي بآليات وأسس واستراتيجيات البحث في إطار استشراف المستقبل (٦٪) من إجمالي المشاركين.

ونستنتج من ذلك أنه إذا كان لكل ظاهرة عدة عوامل فاعلة تسهم في بروزها، فإن من بين تلك العوامل نجد الأهم والأقل أهمية، ويشير ما سبق إلى أن من أهم العوامل التي تسهم في الواقع غير المرغوب فيه لدراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي في الوقت الراهن، نجد غياب العنصر البشري المتخصص في هذا النمط من الدراسات والبحوث، وأن العامل الأخير وفقًا

لتصورات المشاركين هو غياب الوعي بأسس استشراف المستقبل وصناعته، وإن كان الأخير يرتبط بالأول، وجاء ذلك متوافق مع أحد قضايا نظرية "مرجريت ميد" والتي ترى أن الحضارة الغربية وضعت المستقبل أمامنا، وبما يتجاوز معرفتنا، وأن المستقبل هو دائماً على وشك الحدوث ولكنه ليس موجود، وفي بعض الثقافات المستقبل ليس موجود دائماً؛ لأن تلك المجتمعات وضعت المستقبل خلفها وليس أمامها، فالمستقبل من الأفضل أن يكون أمامنا نتطلع إليه حتى نستطيع اختراعه أو تشكيله[٥٣]، واتفق ذلك كذلك مع، دراسة عبد المعطي (١٩٩٢)[٥٤] وفارح [٥٥] ودراسة العيسوي [٥٦].

وبخصوص الإنتاج العلمي المرتبط بدراسات المستقبل من حيث الكم والكيف، كشفت معطيات الدراسة أن ثمة اتفاقاً بنسبة كبيرة بين المشاركين (٩٤٪) على أنه لا يكافئ الإنتاج العلمي المرتبط بتلك المنحى في الغرب، في حين أشار (٦٪) من المشاركين أنه يوازي الإنتاج بالدول المتقدمة، وأن معظم التراث البحثي اتفق مع نتيجة التوجه الأول مثال دراسة صالح [٥٧] ودراسة معدن [٥٨].

وعن سبب تجاوز الإنتاج الفكري المرتبط بدراسات استشراف المستقبل بالدول المتقدمة، الإنتاج الفكري بالبلدان العربية، أشار المشركون أنه يرجع لعدة أسباب، ومن ثم كانت أعلى نسبة اتفاق حول السبب الخاص بالرهاب من الإقدام على هذا النمط من الدراسات في الوطن العربي (٩٦٪) من المشاركين، يليه تواضع البنية المعرفية للأكاديميين إزاء طرق وأساليب وتقنيات استشراف المستقبل (٩٠٪) وصعوبة إجراء تلك الدراسات بنسبة (٨٨٪)، وتقدم الغرب علمياً عن الشرق بنسبة (٨٤٪)، ولان الذهنية الغربية منشغلة بالماضي عن الحاضر بنسبة (٧٤٪) من المشاركين، وللافتقاد إلى الموارد والمهارات البشرية في مجال الاستشراف بنسبة اتفاق تقدر ب (٧٠٪) من إجمالي المشاركين، و بسبب البيروقراطية التي قتلت الإبداع عند الأكاديميين بنسبة (٦٨٪) ولاعتقاد بعض العلماء أنها نوع من التنجيم

بنسبة (٦٦٪)، وبسبب التكاليف المادية الكبيرة التي يتطلبها، هذا النمط من الدراسات بنسبة (٦٤٪) ولكثرة المشاكل الحالية تجعل العلماء يسلطون الضوء عليها متجاهلين مشاكل المستقبل بنسبة (٦٢٪)، ولضعف الإطار المؤسسي في الوطن العربي بنسبة (٥٦٪) ولعدم كفاية البيانات والمعلومات المتاحة للباحثين بنسبة اتفاق بلغت (٥٤٪) وجاءت في المرتبة الأخيرة عدم تشجيع ثقافة المجتمع على انتهاج هذا النمط من الدراسات بنسبة اتفاق (٥٢٪) من إجمالي المشاركين.

وفي هذا الصدد قالت "هناء الهوارى" " إن قصر النظر لدى الدول العربية تجاه الرؤية المستقبلية والتخطيط بعيد المدى في المجالات كافة من أهم أسباب هذا التواضع من حيث الإنتاج الفكري"، بينما ذكر "محمد عبد المنعم شلبي" "إن المنظومة العلمية في العالم العربي بشكل عام تنطوي على مشكلات جوهرية، فهماً واستيعاباً، والدارسات المستقبلية جزء من هذه المنظومة." وذكرت "سهير محمد سيد " "الغرب أصبحوا سابقين على العرب في كل المناحي العلمية والحياتية وقد بدأوا في الدراسات المستقبلية منذ زمن ولديهم بنوك معلومات وإحصاءات أكثر دقة".

ونستخلص من ذلك أنه إذا كان الرهاب من الإقدام على إجراء دراسات الاستشراف، وتواضع البنية المعرفية للأكاديميين إزاء طرق وأساليب الاستشراف جاءوا في المراتب الأولى، فإن عدم كفاية البيانات والمعلومات المتاحة، وغياب التشجيع على ارتياد هذا الحقل المعرفي جاءتا في المراتب الأخيرة، ويشير ذلك إلى أهمية التأسيس العلمي لمتخصصين يتقنون فن استشراف المستقبل وصنعته، واتفق ذلك مع دراسة عبدالله فايز [٥٩] ودراسة العيسوي[٦٠] وتتفق تلك النتيجة كذلك مع أحد قضايا نظرية " **أوسيب فلحتهايم**" والتي ترى أن هناك علاقة طردية بين تقدم العلم وبين تطور الدراسات في مجال المستقبل، وأن البشرية حتماً سوف يزداد اهتمامها ببحوث المستقبل، وذلك لأن العلوم المستقبلية هي القادرة على ملء الفراغ المعرفي والفكري إزاء الواقع الاجتماعي.[٦١]

٤- المشكلات التي تواجه دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي:

أشارت بعض الدراسات إلى أن ثمة مشكلات نظرية ومنهجية تقوض دراسة المستقبل وتحد من تطور الدراسات المستقبلية يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

أ- المشكلات النظرية:

المشكلة الأولى: ترتبط بالتحولات الاجتماعية والتغيرات السريعة المطردة التي يشهدها المجتمع والتي يتمخض عنها عدم استقرار الأوضاع الاجتماعية؛ مما يحد من إمكانية استشراف المستقبل.

المشكلة الثانية: تتعلق بتعقد النظم الاجتماعية وصعوبة تحديد القوى المحركة التي تؤثر في مسيرة الأحداث في أي مجتمع؛ مما يفضي إلى صعوبة دراسة المستقبل.(٦٢).

المشكلة الثالثة: تتعلق بغياب المستقبل عن الواقع الاجتماعي. فالمستقبل ليس له وجود كشيء مستقل؛ لذا لا يمكن دراسته، بل من الممكن دراسة أفكار عنه، وقد يكون مصدر هذه الأفكار هو الماضي أو الحاضر وتفضي هذه المشكلة إلى صعوبة صوغ صورة كاملة للمستقبل، بل نتصوره ونشكله وفق اختيارات مفتوحة مشروطة بالواقع الموضوعي.

وتقود المشكلة السالفة إلى نتيجتين مهمتين:

١- تعقد موضوع البحث المستقبلي. فالبحث المستقبلي باعتباره بحثًا اجتماعيًا يتعامل مع ظواهر اجتماعية بالغة التعقيد. وهناك عوامل عديدة ومتشابكة يصعب حصرها أو التحكم فيها في وقت واحد بسبب تلك الظواهر علاوة على أن التحقيق التجريبي من صدق نتائج البحث المستقبلي متعذر تماماً.

٢- موضوعية الباحث المستقبلي، فمن ثم يصعب عليه تخليص ذاته من المعتقدات والآراء والتعصب الأيديولوجي لاتجاهات أو أفكار معينة.

المشكلة الرابعة: يمكن إيجازها في أنه ليس هناك مستقبل واحد، بل تتعدد الصور المحتملة للمستقبل وهذه الصور تتراوح ما بين المحتملة والممكنة والمفضلة. والإبداع يكمن في الاجتهاد لتحويل السيناريوهات المحتملة إلى ممكنة سعياً للوصول إلى سيناريوهات مفضلة متفق عليها.

المشكلة الخامسة: تتعلق بصعوبة الوصول إلى دراسة متكاملة عن المستقبل دون الاعتماد في دراسته على تخصصات متباينة، وأن تكون دراسته على فترات مختلفة من الزمن. فالدراسة المستقبلية محملة بأكثر من تخصص فهي في الأساس دراسات بينية Inter Disciplinary studies في معظم تصوراتها فإجراء أي دراسة مستقبلية على أي ظاهرة، يلزم وضع العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمع محل اعتبار.(٦٣)

ب- المشكلات المنهجية:

المشكلة الأولى: تتمثل في تباين المواقف بين الاستناد إلى المنهجيات الغربية عند إجراء الدراسة المستقبلية، وبين تطوير منهجيات مستقلة، وهذه المشكلة جاءت انعكاساً لأزمة المنهجية في الدراسات الغربية، حيث يشير عدد من الكتابات إلى عدم وجود منهج متفق عليه في الدراسات المستقبلية.

المشكلة الثانية: تتعلق بالأدوات المنهجية، فهناك من يرى أن الأدوات الجديدة للدراسات المستقبلية لها قيمة غير أنه لا يجب الاعتماد عليها بشكل كلي، فنشأتها الغربية تحملها تحيزات وأحكام غربية، حيث إن استخدامها يتطلب درجة من الوعي بالسياق الاجتماعي الذي نشأت فيه، ومن ثم إدراك أنها قد تنتج مستقبلات

بديلة لا تناسب الاحتياجات والأهداف والقيم السائدة في مجتمعاتنا. وفي هذا الإطار ظهرت إشكالية الأدوات المنهجية في عدة كتابات في إطار المفاضلة بين الأدوات الكمية والكيفية، أو التأكيد على ضرورة الجمع بين المناهج الكمية لتفضي إلى الدقة والكيفية لتفضي إلى الرؤية. وهناك من يرى أن دقة النتائج لا ترتبط بأسلوب التحليل، ولكن بعمق هذا التحليل سواء كان كميًا أو كيفيًا، وأنه إذا لم يتم وضع ضوابط منهجية صارمة فسوف يسهل الوقوع في أخطاء علمية جسيمة.

المشكلة الثالثة: ترتبط بمدى علمية الدراسات المستقبلية وعلى الرغم من أن هناك من يرى أن الدراسات المستقبلية تحقق الكثير من مفهوم العلم، من خلال قدرتها على استشراف المستقبل، فإنها تفتقد النظريات الخاصة بها، حيث تستند إلى نظريات من علوم أخرى بحكم أنها تقع في نطاق التخصصات البينية. وإذا كان ما سبق يشير إلى أن للعلم وظائف أهمها، تفسير الظواهر أو استكشاف الآفاق المستقبلية للظواهر الطبيعية والاجتماعية، فإن هذا الدور تطور مع تطور المجتمع وأصبحت قوة العلم تكمن في قدرته على تغيير العالم، والدراسات المستقبلية تعتمد عند اجرائها على المنهج العلم الذي يعد المحك الرئيس الذي يفصل المعرفة العلمية عن غيرها من المعرفة غير العلمية، وإن كان ذلك كذلك، فإن دراسة المستقبل تعد أحد العلوم الهامة في الوقت الراهن وهذه أهم الأحكام المعرفية التي تنطلق من خلالها الدراسة الراهنة.

وفي إطار ذلك كشفت معطيات الدراسة عن أن ثمة اتفاقًا بين المشاركين بأن هناك مشكلات تواجه إجراء دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي، وأن طبيعة الظواهر الاجتماعية وتشابكها وتعقدها تعد من أهم المشكلات التي تواجه إجراء دراسات استشراف المستقبل وجاءت في المرتبة الأولى بنسبة (٨٢٪) من المشاركين، وتلى ذلك، قلة الإمكانيات والموارد المادية والعلمية المتاحة لإجراء تلك الدراسات بنسبة اتفاق (٧٨٪)، وتعدد صور المستقبل وسيناريوهاته بنسبة اتفاق

(٧٤٪)، وبنية الدراسات المستقبلية التي تتطلب تخصصات متنوعة لإجرائها بنسبة اتفاق (٦٨٪)، والمستقبل ليس له وجود كشيء مستقل ولا يمكن دراسته بنسبة اتفاق (٦٦٪)، وذاتية الباحث وصعوبة تحقيق الموضوعية (٦٤٪) من إجمالي المشاركين، وصعوبة التخلي عن الانتماء الإيديولوجي عند إجراء الدراسات المستقبلية (٥٦٪)، وجاء في المرتبة الأخيرة غياب الرؤية المستقبلية والنظرة السلبية للمستقبل (٥٢٪) من إجمالي المشاركين.

ويتضح من الطرح الفائت أن التحولات الاجتماعية التي تطرأ على المجتمع، والتي تتأثر بالظواهر الاقتصادية والسياسية التي تطرأ على البناء الاجتماعي، تسهم في تعقد دراسة تلك الظواهر، علاوة على ضعف البنية العلمية لبعض الباحثين إزاء الدراسة الرصينة للواقع الاجتماعي وظواهره، وهذا ما أشار إليه بعض المشاركين (محمود زكي) حينما قال " إن التكوين العلمي للباحثين ضعف في ظل ترهل العمل الأكاديمي والمعايير الغير موضوعيه عند اختيار بعض الباحثين غير القادرين على الإبداع وإعمال الخيال العلمي ". وذكرت أحد المشاركين "مي سيد عمر" "إن غياب الدقة والموضوعية عند دراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية يمكن أن تعرقل وتشوه قدرة السيناريوهات المستقبلية المقترحة للحد من هذه المشكلات ".

وإذا كان غياب الرؤية المستقبلية والنظرة السلبية للمستقبل جاءت في المرتبة الأخيرة، فإن أكثر من نصف المشاركين اتفقوا عليها، وذلك لا يقلل من أهميتها كأحد أهم المشكلات التي تواجه الاستشراف في الوطن العربي، وإذ أن تصور الإنسان للمستقبل يسهم في صوغ تلك الصورة، واتفق ذلك مع دراسة زاهر [٦٤] ويشير ما سبق أن ثمة توافق مع ما جاء بالتراث النظري والبحثي وتصور المشاركين في الدراسة.

وعن كيفية التغلب على المشكلات التي تواجه إجراء دراسات استشراف المستقبل، جاء في المرتبة الأولى المقترح الخاص بتوفير بيئة تعليمية مناسبة (إمكانيات – مناهج– معلمين) بنسبة اتفاق بلغت (٩٤٪) من إجمالي المشاركين، تليها تنمية الوعى بأهمية الدراسات المستقبلية وأهمية البحث العلمي بنسبة (٩٢٪)، وإنشاء مراكز بحثية يكون محور اهتمامها إجراء دراسات استشراف المستقبل، وزيادة اهتمام المؤسسات الأكاديمية بهذا النوع من الدراسات بنسبة (٩٠٪)، والإعداد الجيد للباحثين وتدريبهم على مهارات تصميم وتنفيذ الدراسات الاستشرافية بنسبة (٨٨٪) والتركيز على التفكير الإبداعي والنقدي في مراحل التعليم كافة بنسبة (٨٠٪)، وتوفير البيانات التي تخدم دراسات استشراف المستقبل بنسبة (٧٤٪)، و وتشجيع الدولة للباحثين مادياً وأدبياً لإجراء دراسات استشرافية بنسبة (٦٨٪)، وإدراج دراسات استشراف المستقبل في الخطط البحثية لكليات الجامعة بنسبة (٦٠٪) وإذكاء الوعى بالمشكلات المستقبلية وإشراك الجميع في التخطيط لبرامج التنمية بنسبة (٤٠٪) من إجمالي المشاركين.

ونستنتج من ذلك أن من أهم آليات توطين وتطوير دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي، هو توفير البيئة العلمية الخاصة بذلك، وإذكاء الوعى بأهميتها، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة إشراك الجماهير في التخطيط للتنمية، مما يشير بمدى ارتباط دراسات استشراف المستقبل وتطويرها بالسياق الاجتماعي بعامة وبالمناخ العلمي السائد في الدول التي تجرى بها، وفي هذا الصدد ذك احد المشاركين "إبراهيم العيسوي" "إن تحسين البنية المعلوماتية عن الاقتصاد والمجتمع والنهوض بالحرية الأكاديمية يسهم في التغلب على المعوقات التي تقوض اجراء دراسات استشراف المستقبل " ويتفق ذلك مع أحد قضايا نظرية " برتراند دى جوفينيل" والتي ترى أن تطور المجتمع يرتبط بتطور المعرفة العلمية في شتى المجالات والتي تمنحنا أساليب ومناهج حديثة في استشراف المستقبل.[٦٥] واتفق ذلك مع دراسة عبد المعطى[٦٦] ودراسة الطويل[٦٧].

٥- متطلبات توطين وتطوير دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي

على الرغم من أن ثمة اهتماماً باستشراف المستقبل طوال تاريخ الحياة البشرية [٦٨] فإن التراث الفكري لم يتمكن من تحقيق نقلة متميزة في دراسة المستقبل، إلا مع حلول الستينيات من القرن العشرين حيث توصل الباحثون إلى نمط مغاير من البحث في المستقبل، عرف باستشراف المستقبل، تمخضت عنه أساليب منهجية جديدة تتلاءم مع هذا النمط من البحوث [٦٩] ويرى البعض أن تطور الدراسات والبحوث المستقبلية بشكل سريع وملموس، يرجع إلى عدة أسباب أهمها: [٧٠]

- توافر كم كبير من المعلومات والمعطيات لدى الباحثين؛ نتيجة للثورة العلمية والتقنية الحديثة والمعاصرة.
- التغيرات الكيفية التي طرأت على أساليب معالجة المعلومات.
- ظهور علم تحليل النظم الذي يعد أحد فروع علم الرياضيات، والذي أحرز تقدماً ملحوظاً في دراسة العلوم الاجتماعية، وساعد الباحثين في مجال المستقبل على الاستعانة بأحدث الأساليب الإحصائية.

وفي إطار ذلك كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك عدة متطلبات يلزم توافرها لتوطين وتطوير دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي أمكن تصنيفها في ثلاثة أنماط:

أ- المتطلبات المادية:

أوضحت نتائج الدراسة أن ثمة بعض المتطلبات المادية لتوطين وتطوير دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي، ومن ثم جاء توفير نظام معلوماتي قوى للاعتماد عليه في دراسات استشراف المستقبل في المرتبة الأولى بنسبة بلغت (٩٢٪) من إجمالي المشاركين، يلى ذلك مضاعفة ميزانية البحث العلمي بنسبة

(٩٠٪)، ووضع حوافز مادية لتصميم وتنفيذ هذا النمط من الدراسات بنسبة (٨٨٪)، وتوجيه مركز البحوث لتشجيع الكوادر الشابة من الباحثين ودعمهم لإجراء دراسات الاستشراف بنسبة (٨٦٪)، وتوفير البيانات التي تخدم الدراسات المستقبلية بنسبة (٧٤٪)، وتشجيع الدولة للباحثين مادياً وأدبياً لإجراء دراسات الاستشراف بنسبة (٧٢٪) ورعاية الكيانات الاستثمارية لبحوث ودراسات المستقبل مادياً وتمويلها بنسبة (٧٠٪)، والتغلب على المعوقات المادية التي تقوض إجراء دراسات الاستشراف بنسبة (٦٨٪)، والدعم المادي للقدرات العلمية والمواهب المتميزة، ورصد ميزانية في مراكز البحوث لإجراء مثل هذه الدراسات بنسبة (٦٤٪).

ونستنتج من الطرح الفائت أنه إذا كان هناك إمكانية لتوطين وتطوير دراسات المستقبل في الوطن العربي، فإن ذلك يتوقف على توافر بعض الشروط المادية والتي أهمها وأبرزها توفير نظام معلوماتي قوى، ومضاعفة ميزانية البحث العلمي، والذي تعد إجراء دراسات استشراف المستقبل جزءاً منه، مما يشير بأن أي تطور يحدث في منظومة البحث العلمي يسهم في تطوير كل المناحي المعرفية التي تندرج تحت إطاره، وأن هذا يفضى إلى تنمية المجتمع والارتقاء به، وذلك لأن العلم والعلماء هم العمود الفقري للنهوض بالمجتمعات، ويتفق ذلك مع إحدى قضايا نظرية " دانيال بل" والتي ترى أنه إذا كان الإقطاعيون والجنود هم المهيمنون على الحضارة قبل الصناعية، ورجال الأعمال يسيطرون على الاقتصاد والسياسة في المجتمع الصناعي، فإن العلماء والباحثين هم المهيمنون في المجتمع ما بعد الصناعي، وسوف تتحول السلطة في المجتمع من أيدى رجال الأعمال إلى الجامعة ومعهد البحوث، وأن الشواهد الميدانية تؤكد على أن ذلك بدأ بالفعل في الدول المتقدمة، وأنه من المتوقع أن يحدث ذلك في الوطن العربي في العقود القادمة(٧١).

ب- المتطلبات البشرية:

أوضحت نتائج الدراسة أن ثمة بعض المتطلبات البشرية لتوطين وتطوير دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي، جاء تنمية الوعى بأهمية البحث العلمي وإجراء بحوث الاستشراف في المرتبة الأولى بنسبة اتفاق (٩٢٪) من إجمالي المشاركين، تلاها إعداد جيد للباحثين وتدريبهم على مهارات استشراف المستقبل بنسبة اتفاق (٨٨٪)، وتطوير ثقافة التفكير المستقبلي وتوجيه الناس للتفكير في المستقبل بنسبة اتفاق (٨٤٪)، وتنمية وتدريب الكوادر العلمية باستمرار على المهارات الحياتية بنسبة اتفاق (٨٠٪)، والعمل على تكوين جيل من الباحثين على مستوى من الكفاءة والقدرة البحثية والتفكير النقدي بنسبة اتفاق (٧٨٪)، وبناء القدرات في مجال الدراسات المستقبلية بنسبة اتفاق (٧٦٪)، وإعداد الكوادر البشرية المدربة على الدراسات المستقبلية بنسبة اتفاق (٧٤٪)، وتدعيم وبناء القدرات البشرية للتمكين من إجراء مثل هذه الدراسات حول قضايا المجتمع العربي بنسبة اتفاق (٧٢٪)، وإذكاء الوعى بالمشكلات المستقبلية وإشراك الجميع في التخطيط للتنمية بنسبة اتفاق (٧٠٪)، وتحفيز التبادل الثقافي والتعليمي بين الجامعات على المستوى المحلى والإقليمي والدولي بنسبة اتفاق (٦٨٪)، وتخلى أساتذة الجامعات عن النمط التقليدي للبحث العلمي وارتياد مجال الاستشراف بنسبة اتفاق (٦٤٪)، وتعزيز التفكير المستقبلي من خلال المناقشات المنظمة بنسبة اتفاق (٦٢٪)، وبناء قدرات الباحثين الشبان فيما يتعلق باللغات الأجنبية وتعلمها بنسبة اتفاق (٦٠٪)، وإرسال عدد من الطلاب للخارج ليتخصصوا في دراسات الاستشراف بنسبة اتفاق (٥٨٪) من إجمالي المشاركين.

ويشير التحليل السابق إلى أهمية إذكاء الوعي بأهمية البحث العلمي في إطار الاستشراف، علاوة على أهمية العنصر البشري في المجتمع، وأن تقدم المجتمع والارتقاء به رهين بالمكنة العلمية للعلماء وبتنمية مهاراتهم فيما يتعلق بمهارات

استشراف المستقبل والتفكير النقدي والإبداعي للكوادر الشابة، وذلك لأن استشراف المستقبل يلزم له إعداد كوادر خاصة تتسم بمكنة علمية رفيعة المستوى في إطار المشاكل المتعددة التي نعيش في إطارها، ويتفق ذلك مع إحدى قضايا نظرية "برتراند دى جوفينيل" والتي ترى أن الاعتقاد بأن قدرة الإنسان على استشراف المستقبل تزداد كلما تقدم المجتمع أو تطور، اعتقاد خاطئ لأنه كلما ازداد تقدم المجتمع، تزايد معدلات التغير الاجتماعي به، وتتعقد مشكلاته وتتداخل متغيرات كثيرة تجعل الاستشراف عملية صعبة.(٧٢) واتفق ذلك مع دراسة Jan. Oliver (٧٣).

ج- المتطلبات الإدارية:

كشفت نتائج الدراسة عن بعض المتطلبات الإدارية التي أشار إليها المشاركون، لتوطين وتطوير دراسات استشراف المستقبل، وجاء في المرتبة الأولى توفير بيئة تعليمية مناسبة (إمكانيات – مناهج – معلمين) بنسبة (٩٤٪) من إجمالي المشاركين، تلى ذلك القضاء على القيود البيروقراطية المرتبطة بالبحث العلمي بنسبة (٩٢٪)، وإنشاء مراكز بحثية متخصصة في استشراف المستقبل (٩٠٪)، وإنشاء مراكز بحثية متعددة التخصصات في الدول العربية كافة بنسبة (٨٨٪)، وإنشاء قاعدة بيانات عالمية حديثة بنسبة (٨٠٪)، وإضافة مناهج علمية جديدة وعديدة تتعلق بدراسات استشراف المستقبل في مختلف مراحل التعليم بنسبة (٧٨٪) وتزويد المقررات الدراسية بمقررات تنمى الإبداع بنسبة (٧٦٪)، والتنسيق بين الجهات والمراكز المختلفة لدراسة قضايا مجتمعية وتقديم رؤية مستقبلية حول تلك القضايا (٧٢٪)، وسن تشريعات تسهل وتشجع على إنشاء مركز قومي للدراسات المستقبلية بنسبة (٧٠٪)، واختيار قيادات إدارية ذي كفاءة وتشجيع الجامعات على الابتكار بنسبة (٦٨٪)، ووضع دراسات استشراف المستقبل كتخصص علمي في الخطط الاستراتيجية والمستقبلية للأقسام العلمية بنسبة (٦٦٪) وجاءت كل من الاستجابة الخاصة بإنشاء إدارة علمية لدراسات المستقبل في العالم العربي وتطوير المناهج

العلمية المتعلقة بالدراسات المستقبلية بنسبة اتفاق لكل منهما بنسبة (٦٤٪)، وإعلان وثيقة عربية في الدول العربية موحدة تشمل أخلاقيات البحث العلمي ومناهج البحث في إطار العلوم الاجتماعية والإنسانية وضوابط الكتابة والنشر بنسبة (٦٠٪)، وإدراج بحوث المستقبل في الخطط البحثية لكليات الجامعات بنسبة (٥٨٪).

وأخيراً جاء التنسيق بين الجهات المختلفة العاملة في مجال الاستشراف بنسبة (٥٦٪) من إجمالي المشاركين. ويشير التحليل الفائت إلى أن نجاح العملية العلمية والبحثية بعامة وفي إطار استشراف المستقبل رهين بتهيئة السياق الاجتماعي لذلك وتوفير المناخ العلمي الملائم، والذي يساعد على الإبداع والتجديد والنقد، علاوة على إنشاء الهيئات المتخصصة في استشراف المستقبل وصوغ السيناريوهات الكفيلة بصنع المستقبل المرغوب فيه وتلك هي أبرز وأهم المتطلبات المادية والتي تلتها متطلبات أخرى، ولكنها أقل في درجة الأهمية، وفقًا لرؤية المشاركين في الدراسة، وتتفق هذه النتائج مع دراسة عبد المعطي [٧٤] ودراسة العيسوي [٧٥] ودراسة معدن[٧٦] ودراسة صالح [٧٧].

ت- مستقبل الدراسات المستقبلية في الوطن العربي في العقدين القادمين:

وتجدر الإشارة إلى أن ثمة إسهامات عربية في مجال دراسة المستقبل، بعضها فردى والبعض الآخر انطلق من خلال هيئة علمية، وقد جاءت هذه الدراسات انعكاساً للاهتمام العالمي بالدراسات المستقبلية، وكثرة النماذج المطروحة في المنتديات الدولية حول مستقبل العالم، وكذلك انعكاساً للقلق المتزايد بين المثقفين العرب بشأن مستقبل الوطن العربي. ومن أمثلة الأعمال الفردية التي ظهرت في أنحاء الوطن العربي كافة، دراسة " حسن صعب" بعنوان " المقاربة المستقبلية للإنماء العربي " بيروت ١٩٧٩، ودراستا قسطنطين زريق بعنوان " نحن والمستقبل" بيروت ١٩٨٠ و" مطالب المستقبل العربي" بيروت ١٩٨٣، ودراسة أحمد صدقي الدجاني

بعنوان "رؤى مستقبلية عربية للثمانينات" عمان ١٩٨٣، ويدخل بعض الدراسات في هذا الصدد في إطار الدراسات القطاعية الجزئية مثل دراسة عمر الخطيب بعنوان " الوطن العربي عام ٢٠٠٠: محاولة لاستشراف الأوضاع السياسية، القاهرة ١٩٨٥، ودراسة هيدسون وآخرون بعنوان "العقد العربي القادم"، بيروت ١٩٨٦، وهناك دراسات اهتمت بقطر عربي واحد، مثل دراسة "المهدى المنجرة" بعنوان "المغرب الكبير عام ٢٠٠٠" ١٩٨٣. وعلى الرغم من أن هذه الدراسات ظلت جزئية ولا ترقى إلى مستوى الرؤية الشاملة، فإنها جميعها قد عبرت عن شعور عميق بالقلق إزاء المستقبل العربي وما يحمله في طياته من مخاطر ونذر. وثمة دراسات أخرى حديثة نسبياً يمكن إدراجها للمجهودات الفردية العربية في هذا المجال، مثل دراسة " أنطوان زحلان " بعنوان " الوطن العربي عام ٢٠٠٠، ودراسة " أنور عبد الملك بعنوان " تغيير العالم " ودراسة "محمد عابد الجابري" آفاق المستقبل. وبخصوص الدراسات التي انطلقت من هيئة علمية في الوطن العربي في مجال المستقبل، من أمثلتها " مشروع المعهد العربي للتخطيط " حول نموذج عربي للمستقبليات" والتخطيط طويل المدى للبلدان العربية، ومشروع المستقبلات العربية البديلة لجامعة الأمم المتحدة، والذي أشرف على تنفيذه منتدى العالم الثالث، ونشر تقريره " إبراهيم سعد الدين وآخرون عام ١٩٨٢ بعنوان " صور المستقبل العربي " وصدر عن هذا المشروع ١٥ كتاباً نشرت عن عدد من دور النشر، ومشروع "استشراف مستقبل الوطن العربي" لمركز دراسات الوحدة العربية، والذي نشر تقريره "خير الدين حسيب وآخرون عام ١٩٨٨ بعنوان "مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيارات.[٧٨]

وبخصوص توقعات المشاركين لوضع الاهتمام بدراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي، كشفت معطيات الدراسة الميدانية أن الغالبية العظمى من المشاركين أشاروا إلى أن الاهتمام بدراسات استشراف المستقبل سيزداد خلال العقدين القادمين (٧٤٪) من إجمالي المشاركين، بينما أشار (٢٦٪) من إجمالي

المشاركين إلى أن الوضع الحالي لها سيستمر في المستقبل، أي أن الوضع سيبقى كما هو، اهتمام ضعيف من قبل البلدان العربية بدراسات استشراف المستقبل مقارنة بالدول المتقدمة، وهذا السيناريو يطلق عليه السيناريو الاتجاهي، مما يشير إلى أن نحو ربع المشاركين غير متفائلين، ويمكن رد ذلك إلى أن تطبيق الدراسة الراهنة يزامن بعض الأزمات الاقتصادية، وزيادة معدلات التضخم في الدول العربية، الأمر الذي انعكس على تصورات المشاركين، ويدل ذلك على أن السياق الاجتماعي وما يظهر به من أزمات ومشكلات تؤثر في الأيديولوجية الخاصة بأفراد المجتمع، حتى وإن كان هؤلاء الأفراد من صفوة المجتمع العلمية، في حين أن نحو ثلاثة أرباع المشاركين متفائلين، ويرجع ذلك إلى استشعارهم بأهمية هذا المنحى المعرفي، وبالاهتمام الذي حظى به في السنوات القليلة الماضية من بعض البلدان العربية وبعض الباحثين العرب، والذي بدأ يظهر كبعض الأعمال الفردية في بعض البلدان العربية، والتي تعد قطرة ماء قبل نزول الغيث.

وعن مبررات زيادة الاهتمام بدراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي في العقدين القادمين، جاء في المرتبة الأولى السبب الخاص بمواكبة التطورات العالمية وزيادة حصة مصر في الاقتصاد القومي بنسبة بلغت (٣٠٪) من أنصار هذا لاتجاه، تلى ذلك لأنها ضرورة ملحة لتقدم وتطور الدول بنسبة (٢٢٪)، ولأنها تساعد على حل المشكلات بنسبة (١٦,٢٪)، ولأن القادة والمفكرين يدركون الآن أهميتها بنسبة (١٣,٥٪)، ولأن أصبح هناك وعى داخل المؤسسات البحثية بأهميتها بنسبة (٨٪)، ولأنها تضع أمام المخطط أكثر من سيناريو للحل، ولأن الباحثين بدأوا يسلطون الضوء عليها بنسبة (٥,٤٪) لكل منهما من إجمالي أنصار هذا الاتجاه.

ونستنتج من الطرح الفائت أن هناك تسليطًا لبعض الضوء على هذا المنحى المعرفي بدأ وإن لم يكن بالدرجة المطلوبة، أو التي تكافئ اهتمام الدول المتقدمة بها. وفي ذلك قال أحد المشاركين " فراج سيد" "أن كثير من القادة والمفكرين العرب باتوا

يدركون أهمية تلك الدراسات بالنسبة للمجتمع ". في حين قال آخر " علـــى نصـــار" "إن تقليدنا للغرب فيما يتعلق بالدراسات المستقبلية سيسهم في الارتقاء بها، وهنـــاك توقع بزيادة الاهتمام بها في المستقبل من قبل البلدان العربية".

أما عن مبررات الاتجاه الذي رأى أن الاهتمام بدراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي سيبقى كما هو يتسم بالضعف، جاءت مبرراتهم تدور حول غياب التشجيع من قبل الدولة للشباب لإجراء البحوث المستقبلية بنسبة (٣١٪) من أنصـــار هذا الاتجاه، تلى ذلك لأننا لم نعِ حتى الآن أهمية الدراسات المستقبلية بنسبة (٢٣٪)، وجاء كل من البيروقراطية وضعف إدارة المؤسسات العلمية، وعدم توافر الإمكانيات والموارد لإجراء البحوث المستقبلية، وغياب الإدارة العلمية الرشيدة، وضعف قدرات الباحثين على إجراء مثل هذه الدراسات في المرتبة الأخيرة بواقع (٧,٧٪) لكل منهم. مما يشير بأن توجه العام للبدان العربية وحكومتها إزاء العلم بوجه عام، والاهتمـــام بعلم الاستشراف بوجه خاص يؤثر بشكل كبير في إجراء تلك الدراسات، وارتياد هذا المنحى المعرفي الهام، فضلًا عن الوعي بأهمية ودور تلك الدراسات فـــي الارتقـــاء بالمجتمع، يسهم كذلك في زيادة الاهتمام بها، علاوة على أهمية قـــدرات البـــاحثين العلمية، وإن كان توجه الحكام والحكومات أكثر تأثيراً كما أشار المشاركون.

وبخصوص توقعات المشاركين لحجم الإنتاج العلمي من دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي في العقدين القادمين، توقع نسبة (٧٤٪) من المشـــاركين أنها ستزداد، في حين توقع نسبة (٢٦٪) أنه ستبقى كما هـــي. ويشـــير ذلـــك بـــأن المشاركين الذين أشاروا إلى زيادة الاهتمام بها في المستقبل هم أنفسهم من أشـــاروا بزيادة الإنتاج الخاص بهم، وهذا يعكس دقة التحليل، ولأن التوجه غير المتفائل يمثل النسبة نفسها، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة مطر [٧٩] ودراســـة Bruno Herault[٨٠] ودراسة منصور[٨١].

وفيما يتعلق بتوقعات المشاركين لجودة الإنتاج العلمي المرتبط بدراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي في العقدين القادمين، توقع نسبة (٧٤٪) من المشاركين، أنه سيصبح أفضل، بينما توقع نسبة (٢٦٪) أنه سيظل كما هو، بمعنى أنه يغلب عليه الانطباعات الذاتية، وضعف المنهجية، ويشير ذلك إلى أن أنصار الاتجاه المتفائل ما بين المشاركين في الدراسة هو الأكثر. ويتفق ذلك مع أحد قضايا نظرية " ألفن توفل" والتي أشارت إلى أن التطور التكنولوجي يضعنا أمام حيرة في اتخاذ القرار المناسب في أمور الحياة، حيث يجد الإنسان نفسه محاط بعديد من الاختيارات، وأن السنوات القليلة المقبلة ستكون مؤلمة، ومع ذلك لا نستطيع أن نتراجع أو نتخاذل عن المضي قدماً نحو الأمام في مسيرة الزمن، وأن هذا الوضع المتردي مؤقت ويحتمل أن يزول ويصبح المستقبل أفضل.[٨٢]

عاشراً ـ استنتاجات عامة للدراسة:

انطلقت الدراسة الحالية من سؤال رئيس مفاده: ما متطلبات توطين وتطوير دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي؟ ولقد انبثق من هذا الهدف بعض الأسئلة الفرعية.

ولقد جاءت نتائج الدراسة فيما يتعلق بالإجابة على أسئلتها كما يلي:

فيما يتعلق بإجابة السؤال الأول والذي مفاده: ما واقع دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي؟

كشفت نتائج الدراسة عن أن هناك إجماعاً من المشاركين على أهمية دراسات استشراف المستقبل، وضرورة إجرائها لأنها تسهم في التوصل إلى علاجات ناجعة للمشكلات الراهنة، وتصور سيناريوهاتها المستقبلية، وتسهم في تحديد

الاستراتيجيات والخطط والسياسة العامة والقطاعية للدولة، وتسهم كذلك في ترشيد القرارات، وتستشرف السيناريوهات المحتملة والممكنة والمرغوبة، علاوة على أنها تسهم في استكشاف مسارات جديدة للتعامل مع المعطيات المحيطة بالتنمية على المدى البعيد.

كما اتضح من نتائج الدراسة أن الاهتمام بالدراسات المستقبلية في العالم العربي أقل بكثير من الاهتمام بها في الدول المتقدمة التي يتجاوز عدد المقررات المرتبطة بالاستشراف والتي تدرس في مراحل التعليم المختلفة والتي يبلغ عددها ٤٧٥ مقرر دراسي، ويعتقد المشاركون أن قلة الاهتمام بها في الوطن العربي يرجع إلى عدم وجود متخصصين في هذا المنحى المعرفي بالوطن العربي بالقدر الكافي، رغم وجود بعض المراكز المتخصصة في تلك الدراسات، ولغياب الاهتمام البحثي بها لحداثتها، ولضعف التمويل والحاجة إلى ميزانيات كبيرة لإجرائها، ولعدم توافر البيانات اللازمة لإجراء مثل هذه الدراسات، وللانشغال بالمشاكل الحالية أكثر من المستقبلية، علاوة على انغماس العالم العربي بالنظر إلى التاريخ و الماضي أكثر من المستقبل، وبسبب قلة الاهتمام بالتخطيط طويل المدى، ولغياب الوعى بآليات وأسس واستراتيجيات البحث في إطار استشراف المستقبل لدى الغالبية العظمى من الباحثين في الوطن العربي.

وبخصوص الإنتاج العلمي المرتبط بدراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي، أوضحت النتائج أنه متواضع من حيث الكم والكيف، وأن معظمه دراسات انطباعية تعتمد على انطباعات ذاتية، وأن هذا التردي والضعف يرجع إلى عدة أسباب أهمها الرهاب من الإقدام على هذا النمط من الدراسات في الوطن العربي، وتواضع البنية المعرفية للأكاديميين إزاء طرق وأساليب وتقنيات استشراف المستقبل، ولصعوبة إجراء تلك الدراسات، ولتقدم الغرب علمياً عن الوطن العربي،

ولانشغال الذهنية العربية بالماضي عن الحاضر والمستقبل، ولغياب الأكاديميين، ولاعتقاد بعض العلماء أنها نوع من التنجيم، وبسبب التكاليف المادية الكبيرة التي يتطلبها إجراء هذا النمط من الدراسات، ولكثرة المشاكل الحالية التي تجعل العلماء يسلطون الضوء عليها متجاهلين مشاكل المستقبل، ولضعف الإطار المؤسسي في الوطن العربي، ولعدم توافر البيانات والمعلومات الكافية للباحثين لإجراء تلك الدراسات، ولغياب تشجيع ثقافة المجتمع على انتهاج هذا النمط من الدراسات.

وبالنسبة للإجابة عن السؤال الثاني والذي مفاده: ما المشكلات التي تواجه دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي؟

كشفت نتائج الدراسة عن بعض المشكلات وهي:

- طبيعة الظواهر الاجتماعية وتشابكها مع غيرها من الظواهر.
- قلة الإمكانيات والموارد المادية والعلمية المتاحة لإجراء دراسات استشراف المستقبل.
- تعدد صور المستقبل وسيناريوهاته.
- بنية دراسات الاستشراف التي تتطلب التمكن في تخصصات متنوعة لإجرائها منها (التاريخ – الجغرافيا– السياسة– الاقتصاد).
- المستقبل ليس له وجود كشيء مستقل، ولا يمكن دراسته.
- ذاتية الباحث وصعوبة تحقيق الموضوعية.
- صعوبة التخلي عن الانتماء الأيديولوجي عند إجراء دراسات الاستشراف.
- غياب الرؤية المستقبلية والنظرة السلبية إلى المستقبل.

وللتغلب على هذه المشكلات اقترح المشاركون بعض المقترحات أهمها:

- توفير بيئة تعليمية مناسبة (إمكانيات – مناهج – معلمين).
- تنمية الوعي بأهمية الدراسات المستقبلية وأهمية البحث العلمي.
- إنشاء مراكز بحثية يكون محور اهتمامها إجراء دراسات استشراف المستقبل، وزيادة اهتمام المؤسسات الأكاديمية بدراسات الاستشراف.
- الإعداد الجيد للباحثين وتدريبهم على مهارات تصميم وتنفيذ الدراسات الاستشرافية.
- التركيز على التفكير الإبداعي والنقدي في مراحل التعليم كافة.
- توفير البيانات التي تخدم دراسات استشراف المستقبل.
- تشجيع الدولة للباحثين ماديًا وأدبيًا لإجراء تلك الدراسات.
- إدراج الدراسات الاستشرافية في الخطط البحثية لكليات الجامعة.
- إذكاء الوعي بالمشكلات المستقبلية وإشراك أفراد المجتمع في التخطيط لبرامج التنمية.

وبالنسبة لإجابة السؤال الثالث والذي مفاده: ما المتطلبات المادية لتوطين وتطوير دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي؟

كشفت نتائج الدراسة عن بعض المتطلبات المادية التي يلزم توافرها لتوطين وتطوير دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي، وهذه المتطلبات مرتبة كما أشار إليها المشاركون من الأعلى اتفاقًا إلى الأقل كما يلي:

- توفير نظام معلوماتي قوى للاعتمام عليه عند إجراء دراسات استشراف المستقبل.

- مضاعفة ميزانية البحث العلمي.
- وضع حوافز مادية لتصميم وتنفيذ دراسات الاستشراف.
- توجيه مراكز البحوث لتشجيع الكوادر الشابة من البـــاحثين ودعمهـــم لإجـــراء دراسات استشراف المستقبل.
- توفير البيانات التي تخدم الدراسات المستقبلية.
- تشجيع الدولة للباحثين ماديًا وأدبيًا لإجراء دراسات الاستشراف.
- رعاية الكيانات الاستثمارية لبحوث ودراسات المستقبل ماديًا وتمويلها.
- التغلب على المعوقات المادية التي تقوض إجراء دراسات الاستشراف.
- الدعم المادي للقدرات العلمية والمواهب المتميزة.
- رصد ميزانية في مراكز البحوث وتنفيذ دراسات استشراف المستقبل.

وبخصوص الإجابة عن السؤال الرابع والذي مفاده: ما المتطلبات البشـــرية لتوطين وتطوير دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي؟

كشفت نتائج الدراسة عن بعض المتطلبات البشرية التي يلزم توافرها لتوطين وتطوير دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي وهي:

- تنمية الوعي بأهمية البحث العلمي وبإجراء بحوث الاستشراف.
- إعداد جيد للباحثين وتدريبهم على مهارات استشراف المستقبل.
- تطوير ثقافة التفكير المستقبلي وتوجيه أفراد المجتمع للتفكير في المستقبل.
- تنمية وتدريب الكوادر العلمية باستمرار على المهارات الحياتية.
- العمل على تكوين جيل من الباحثين على مستوى من الكفاءة والقـــدرة البحثيـــة والتفكير النقدي.

- بناء القدرات في مجال الدراسات المستقبلية.
- إعداد الكوادر البشرية المدربة على دراسات المستقبل.
- تدعيم وبناء القدرات البشرية للتمكين من إجراء دراسات استشراف حول قضايا المجتمع العربي.
- إذكاء الوعي بالمشكلات المستقبلية وإشراك الجميع في التخطيط للتنمية.
- تحفيز التبادل الثقافي والتعليمي بين الجامعات على المستوى المحلى والإقليمي والدولي.
- تخلى أساتذة الجامعة عن النمط التقليدي للبحث العلمي، وارتياد مجال الاستشراف.
- تعزيز التفكير المستقبلي من خلال المناقشات المنظمة.
- بناء قدرات الباحثين فيما يتعلق باللغات الأجنبية وتعلمها.
- إرسال عدد من الطلاب للخارج ليتخصصوا في دراسات الاستشراف.

وفيما يتعلق بالإجابة عن السؤال الخامس والذي مفاده: ما المتطلبات الإدارية لتوطين وتطوير دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي؟

ولقد كشفت نتائج الدراسة عن بعض المتطلبات الإدارية التي يلزم توافرها لتوطين وتطوير دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي وهي:

- توفير بيئة تعليمية مناسبة في جميع المراحل التعليمية (إمكانيات-مناهج-معلمين).
- القضاء على القيود البيروقراطية المرتبطة بالبحث العلمي.
- إنشاء مراكز بحثية متخصصة في الاستشراف.

- إنشاء مراكز بحثية متعددة التخصصات في الدول العربية.
- إنشاء قاعدة بيانات عالمية حديثة.
- إضافة مناهج علمية جديدة وعديدة تتعلق بدراسات استشراف المستقبل في مختلف مراحل التعليم.
- تزويد المقررات الدراسية بمفردات تنمي الإبداع والتفكير النقدي.
- التنسيق بين الجهات والمراكز المختلفة لدراسة المستقبل في العالم العربي.
- سن تشريعات تسهل وتشجع على إنشاء مركز قومي للدراسات المستقبلية.
- اختيار قيادات إدارية ذي كفاءة، وتشجيع الجامعات على الابتكار والإبداع.
- وضع دراسات استشراف المستقبل كتخصص علمي في الخطط الاستراتيجية والمستقبلية.
- إنشاء إدارة علمية لدراسات المستقبل في العالم العربي.
- تطوير المناهج العلمية المتعلقة بالدراسات المستقبلية.
- إعلان وثيقة عربية موحدة للدول العربية تشمل أخلاقيات البحث العلمي ومناهج البحث في إطار العلوم الاجتماعية والإنسانية وضوابط الكتابة والنشر العلمي.
- إدراج بحوث المستقبل في الخطط البحثية لكليات الجامعات.
- التنسيق بين الجهات المختلفة العاملة في مجال الاستشراف.

وفيما يتعلق بالإجابة عن السؤال السادس والذي مفاده: ما مستقبل دراسات الاستشراف في الوطن العربي في العقدين القادمين؟

كشفت نتائج الدراسة عن أن الغالبية العظمى من المشاركين أشاروا إلى أن الاهتمام بدراسات استشراف المستقبل، سيزداد خلال العقدين القادمين في الوطن العربي، في مقابل نسبة تقدر بنحو ربع المشاركين أشاروا إلى أن الوضع سيستمر كما هو في المستقبل، أي اهتمام ضعيف مقارنة بالدول المتقدمة، وجاءت مبررات الاتجاه الذي يرى أن الاهتمام سيزداد في المستقبل تدور حول سبب التطورات العالمية، وزيادة حصة مصر من الاقتصاد القومي، ولأنها ضرورة ملحة لتقدم وتطور الدول، ولأنها تساعد على حل المشكلات، ولأن القادة والمفكرين يدركون الآن أهميتها، ولأنه أصبح ثمة وعي داخل المؤسسات البحثية بأهميتها، علاوة على أنها تضع أمام المخطط أكثر من سيناريو للحل، ولأن الباحثين بدأوا يسلطون الضوء عليها.

ومن ناحية أخرى كانت مبررات الاتجاه الذي تبنى السيناريو الاتجاهي فيما يتعلق بالاهتمام بدراسات الاستشراف في الوطن العربي تدور حول، غياب التشجيع من قبل الدولة للشباب لإجراء البحوث المستقبلية، ولأن المجتمع حتى الآن لم يعِ أهمية الدراسات الاستشرافية، وبسبب البيروقراطية، وضعف إدارة المؤسسات العلمية، وعدم توافر الإمكانيات والموارد لإجرائها، وغياب الإدارة العلمية الرشيدة، علاوة على ضعف قدرات الباحثين على إجراء مثل هذه الدراسات.

وبالنسبة إلى توقعات المشاركين لحجم وجودة الإنتاج العلمي الخاص بدراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي في العقدين القادمين أشارت الغالبية العظمى من المشاركين إلى أنها ستزداد، وأن جودة تلك الدراسات ستصبح أفضل في مقابل نسبة قليلة تقدر بنحو ربع المشاركين رأوا أنها ستبقى كما هي.

التوصيات

مكنت النتائج التي توصلت إليها الدراسة الباحث من صوغ بعض التوصيات العملية والعلمية لتوطين وتطوير دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي كما يلي:

١- التوصيات العملية:

من واقع النتائج التي استخلصها الباحث من الدراسة الراهنة أمكن صوغ بعض التوصيات العملية التي تسهم في توطين وتطوير دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي:

- إنشاء مركز للاستشراف المستقبلي في كل جامعة بالوطن العربي، ويكون له ميزانية خاصة وملائمة لإجراء دراسات الاستشراف.
- دعم المناهج الدراسية بمناهج جديدة عن استشراف المستقبل وأهميته في مراحل التعليم كافة.
- إنشاء مركز قومي تشرف عليه وزارة التعليم العالي لدراسات وبحوث استشراف المستقبل.
- إعداد متخصصين في دراسات الاستشراف من مختلف المناحي المعرفية، وإثقالهم بالتدريب المستمر، على أسس الاستشراف ومناهجه وتقنياته الحديثة.
- تشجيع شباب الباحثين من قبل الدولة العربية ماديًا وأدبيًا لارتياد حقل الاستشراف المستقبلي.
- إنشاء مجلات علمية متخصصة في علم المستقبل في الوطن العربي.

- إجراء مسابقات على مشروعات استشرافية مرتبطة بقضايا المجتمع العربي، تقوم بها مؤسسات علمية بأكملها، لتشجيع العمل الفريقي من ناحية، ولإذكاء الوعي بأهمية دراسات الاستشراف لدى قطاع عريض من الباحثين من ناحية أخرى.
- توفير الدعم المادي الكبير للمشروعات المشار إليها سالفا، ومنح المشاركين بها حوافز مادية مجزية.
- تدريب الطلاب في مراحل التعليم كافة على مهارة الاستشراف والتفكير الإبداعي، حتى ترسخ قيمة وأهمية تلك الدراسات في أذهان هؤلاء الطلاب.
- إقامة مسابقات علمية بشكل دوري لإجراء دراسات استشرافية أو تأليف كتب عن استشراف المستقبل وأسسه.

٢ـ التوصيات العلمية:

اتضح للباحث أن هناك بعض الموضوعات المرتبطة بموضوع الدراسة والتي تصلح لدراسات مستقبلية في إطار علم الاجتماع والتي لم يستطع أن يسلط الضوء عليها نظراً لظروف المساحة المتاحة للدراسة الراهنة وهذه الموضوعات هي:

- مستقبل المشكلة السكانية والأمن الغذائي.
- سيناريوهات التنمية المستدامة في البلدان في إطار التحولات العالمية.
- مستقبل الغلاء وارتفاع الأسعار وآثاره الاجتماعية.
- التحولات الاجتماعية وتغير البناء القيمي في الوطن العربي.
- مستقبل التعليم في الوطن العربي في إطار التحولات العالمية.
- التهديدات والمخاطر التي تواجه المجتمعات في المستقبل.

- مستقبل التنمية الحضرية القائمة على المعرفة.
- استشراف مستقبل القوى العاملة والسكان.
- الذكاء الاصطناعي وسيناريوهات المستقبل.
- الرقمنة وتأثيرها في الحياة الاجتماعية خلال العقود القادمة.
- استشراف مستقبل الاستثمار في ظل التحديات الراهنة.
- مستقبل أزمة الغذاء في الوطن العربي في إطار الصراعات السياسة العالمية.
- الأمن الفكري في دراسات المستقبل.
- مستقبل الأمن الغذائي والأنماط الاستهلاكية الجديدة.
- الاقتصاد المعرفي وأهمية تقدم الدول.
- الثورة المعلوماتية وتأثيرها في البناء القيمي في المجتمع خلال العقدين القادمين.
- مستقبل الإرهاب والجماعات المتطرفة.
- السياسة العالمية والتغيرات الاقتصادية وتأثيرها المحلى.
- المهن المستقبلية ونظم التعليم الملائمة.
- استشراف مستقبل التعليم في ظل السياسات الراهنة.
- مستقبل العالم الافتراضي والتأثيرات الاجتماعية والنفسية.
- مستقبل المهارات الحياتية لدى الشباب ودور الجامعة في تنميتها.

الهوامش

(١) الداوى، عبد الرزاق (٢٠١٢): مجتمع المعرفة... معالم رؤية تكنولوجية جديدة للعالم، عالم الفكر، الكويت، المجلد ٤٠، ص ٩٥.

(٢) جيدنز، أنتوني (بمساعدة كارين بيردسال) (٢٠٠٨): علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ص ٤٧.

(٣) أبو زيد، أحمد (٢٠١٠): " الاهتمام بالمستقبل " في مستقبليات، كتاب العربي رقم ٨٠، إبريل.

(4) Malaska, Pentti: (2001) A futures research outline of a post – modern, futures 33, p 225, Elsevier Science Ltd. www. Elsevier. com/ Locate/ futures.

(٥) أمين، جلال (٢٠٠٤): مستقبليات مصر والعرب والعالم في منتصف القرن ٢١، كتاب الهلال، العدد ٦٤٠، أبريل، ص ٧.

(٦) معجم المعاني الجامع / متاح في متطلبات \alma ny.com\ar\ dict \ar-ar

(7) Oxford word power (2015): Oxford university press.New York. P 663

(٨) بدوي، أحمد زكى (١٩٩٣): معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، ص٣٥٥.

(٩) بدوي، أحمد زكى (١٩٩٣): معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ص ٣٥٦.

(١٠) موسوعة ويكبيديا الحرة متاح في تطوير \ar.wikipedia.org\wiki

(١١) عثمان، ماجد وآخرون (٢٠٠٢): السكان وقوة العمل في مصر، الاتجاهات والتشابكات والآفاق المستقبلية، القاهرة، ميريت للنشر والمعلومات، ص ٣٩.

(12) Salotti, Jaen Marc: (2004) Futurologue appliquée, propostion de stage, Master Rechercher Sciences université victor segalen de la cognization niveau 2 Bordeaux 2, pp. 1- 6.

(13) Commission T. I. C. E Inter – unions: (2004) Etude prospective ' la journée d, un professear de prépas en 2008 janvier, p 8 www eprep. org.

(١٤) سعد الدين، إبراهيم وآخرون (١٩٨٩): صور المستقبل العربي، مشروع المستقبلات البديلة، القاهرة، منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط، ص ٢٥.

(15) Bell, Wendell: futures studies comes of agoe: wenty five years after The limits to growth, op, cit, pp 63 – 66.

(16) Malaska, Pentti: A futures research outline o post– modern, op, cit, pp 228, 229.

(١٧) زاهر، ضياء الدين (٢٠٠٤): مقدمة في الدراسات المستقبلية، مفاهيم وأساليب وتطبيقات، القاهرة، مركز الكتاب للنشر، ص ١٨.

(١٩) فيليب جونز (٢٠١٠): النظرية الاجتماعية والممارسة البحثية، ترجمة محمد ياسر الخواجة، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ص ٢٢٣.

(٢٠) شارلين هس، بيبرو باتريشيا ليفى (٢٠١١): البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية، ترجمة هناء الجوهري، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ص ص ٢٢١، ٢٢٢

(٢١) شارلين هس– بيبرو باتريشيا ليفي، مرجع سابق، ص ص ٥٤١– ٥٥٤.

(٢٢) عبد المعطى، عبد الباسط (١٩٩٢): الدراسات المستقبلية، المتطلبات والجدوى العلمية والمجتمعية، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية بقطر، مج ٤، ع ٤، ص ص٨٨– ٤٩.

http://search.mandumah.com\Record\123619MD

(٢٣) جميل مطر (١٩٩٨): انحسار الدراسات المستقبلية في أعقاب الحرب الباردة: الأسباب والنتائج، مصر، معهد البحوث والدراسات العربية، ص ص ١١٥– ١٢٩.

http:// search. mandumah. com \ Record \ 354705MD

(٢٤) شلبي، محمد عبد المنعم (٢٠٠٦): الدراسات المستقبلية العربية: تقييم نقدي وتصورات مقترحة، مجلة شئون اجتماعية، مج ٢٣، العدد ٩١، ص ص ١٣٩– ١٠٥.

http://search.mandumah.com\Record\17609MD

(25) Bruno Herault (2006): Public Futures Studies: Themes and variations, foresight ,vol 8 N0.2, PP57-69.

(26) Marios Stylianides, Petros Pashiardis (2007): The Future of our schools an example of The Delphi technique in action and The case of Cyprus. International Journal of Educational Management, VOL, 21 NO.5, 2007. PP384-406.

(27) Jan.Oliver Schwarz (2008): Assessing the future of future studies in management, 40 (2008) pp237-246, www. Elsevier.com\ locate\ futures.

(28) Patrickvan, et, al (2010) 0n the use of studies of the future for organizational change in Dutch government ministries, foresight, VOL 12 NO.4, PP 23-36.

(٢٩) منصور، محمد إبراهيم (٢٠١٣): الدراسات المستقبلية، ماهيتها وأهمية توطينها عربيًا، المستقبل العربي، مج ٣٦، ع ٤١٦، لبنان، أكتوبر، ص ص ٥٣- ٣٤.

(٣٠) الطويل، ناصر محمد (٢٠١٣): الدراسات المستقبلية في المدرسة العربية للعلوم السياسية، دراسة في المنهجية والقضايا، مجلة شئون العصر، اليمن، مج ١٦، ع ٤٩، يونيو، ص ص ٣٩١ -٤٠٦. http://search.mandumah.com\Record\874129MD

(31) Cristiano Vezzoni (2015) Secondary analysis in the social Sciences and its relation to futures studies. Horizon, vol 23, NO2, pp128- 139.

(32) Ehsan Mohrabanfar (2015): Globalization streansin futures studies, information Economical, vol19, NO 3.

(٣٣) فارح، مجدي (٢٠١٦): الدراسات المستقبلية في الفكر العربي والحديث والمعاصر، مجلة الدراسات المستقبلية، مج ١٧، ع ١، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص ص ٦- ٢٥.

(٣٤) عبد السلام، بوزيرة (٢٠١٧): الدراسات المستقبلية في العالم العربي بين الواقع والمأزوم والأفق المأمول، مجلة العلوم الإنسانية، ع ٤٦، جامعة محمد خيضر بسكرة، مارس، ص ص ٤٤٣- ٤٥٤.

http://search.mandumah.com\Record\ MP 987588.

(35) Mohammad Ali Baradaran, et, al (2018): The Future of the university of Tehran using. Causal layered analysis, foresight, VOL20 N0.4, 2018, pp393-415.

(36) Alan Clardy (2020): The ontological foundation for studying the Future, FORESIGHT, VOL22 NO.56. 2020, PP653- 670.

(37) Noora Vahakari, et, al (2020): The Future in sustainability transitions Inter linkages between the multi- level perspective and Futures studies. Futures 123. 102597. www.elsevier.com\locate\ Futures.

(٣٨) محمد، حيدر صالح (٢٠٢٠): الدراسات المستقبلية وأهمية توطينها في إقليم كردستان العراق، مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، العدد ٤٩، كلية الإمارات للعلوم والتربوية، فبراير، ص ص ٢٣٧- ٢٤٩.

(٣٩) العيسوي، إبراهيم حسن (٢٠٢٠): الدراسات المستقبلية ومشروع ٢٠٢٠، المجلة الدولية للبحوث النوعية المتخصصة، القاهرة، العدد ٣٦، ص ص ٣٢- ١١.
http://search.mandumah.com\Record\1132382MD

(40) Mohammad Reza fathi, et, al (2021): future study of textile industry in Iran using The MiCMAC and soft operational research methods, foresight, vol23 NO. 4, 2021.

(٤١) معدن، شريفة (٢٠٢١): الدراسات المستقبلية والاستشرافية في مواجهة مشكلات المنطقة العربية: ثورات الربيع العربي نموذجاً، مجلة دراسات وأبحاث، مج ١٣، ع ١ جامعة الجلفة، ص ص ٨٠٤- ٨١٧.

(٤٢) عبد الله فايز عبدالله آل عبدالله الشهري (٢٠٢١): متطلبات مركز الدراسات المستقبلية في الجامعات السعودية في ضوء الخبرات العالمية، مجلة القراءة والمعرفة، كلية التربية بجامعة عين شمس، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، المجلد ٢٣٤، إبريل، ص ص ٢٧٧- ٣٠٩.
http://search.mandumah.com\Record\1125727MD

(٤٣) العيسوي، إبراهيم (٢٠٢٠): البحوث المستقبلية ومشروع مصر ٢٠٢٠ مرجع سابق، ص ص ١- ٥.

(٤٤) أدوارد كورنيش (٢٠٠٧): الاستشراف ومناهج استكشاف المستقبل، ترجمة حسن الشريف، بيروت، الدار العربية للعلوم، ص ٢٦٥

(٤٥) عبد المعطى، عبد الباسط (١٩٩٢): مرجع سابق، ص ص٨٨- ٤٩.

(٤٦) شلبي، محمد عبد المنعم (٢٠٠٦): مرجع سابق، ص ص ١٣٩- ١٠٥

(٤٧) منصور، محمد إبراهيم (٢٠١٣): الدراسات المستقبلية ماهيتها وأهمية توطينها عربيا، مرجع سابق، ٥٢.

(٤٨) العسكري، سليمان إبراهيم (٢٠١٠): " امتلاك المستقبل وإرادة التغيير" تقديم كتاب أحمد أبـــو زيد، مستقبليات، رقم ٢٨، إبريل، ص ٤.

(٤٩) أدوارد كورنيش (٢٠٠٧): مرجع سابق، ص ص ٢٠٣- ٢٠٤.

(٥٠) منصور، محمد ابراهيم (٢٠١٣): مرجع سابق، ص ص ٣٤- ٥٣.

(٥١) الطويل، ناصر محمد (٢٠١٣): مرجع سابق، ص ص ٤٠٦- ٣٩١.

(٥٢) عبد السلام، بوزيرة (٢٠١٧): مرجع سابق، ص ص ٤٤٣- ٤٥٤.

(٥٣) أدوارد كورنيش (٢٠٠٧): مرجع سابق، ص٢٥٧.

(٥٤) عبد المعطى، عبد الباسط (١٩٩٢): مرجع سابق، ص ص٨٨- ٤٩.

(٥٥) فارح، مجدي (٢٠١٦): مرجع سابق، ص ص ٦- ٢٥.

(٥٦) العسيوي، إبراهيم حسن (٢٠٢٠): مرجع سابق، ص ص ٣٢- ١١.

(٥٧) محمد، حيدر صالح (٢٠٢٠): مرجع سابق، ص ص ٢٣٧- ٢٤٩.

(٥٨) معدن، شريفة (٢٠٢١): مرجع سابق، ص ص ٨٠٤- ٨١٧.

(٥٩) فايز، عبد الله (٢٠٢١): مرجع سابق، ص ص ٢٧٧- ٣٠٩.

(٦٠) العسيوي، إبراهيم حسن (٢٠٢٠): مرجع سابق، ص ص ٣٢- ١١.

(٦١) زاهر، ضياء الدين (٢٠٠٤): مرجع سابق، ص ص٦٥-٧٠.

(62) Moati, Philippe: esquisse d'une Methodologie pour la prospective des secteurs, op, cit, PP 4- 6.

(٦٣) زاهر، ضياء الدين (٢٠٠٤): مقدمة في الدراسات المستقبلية، مرجع سابق، ص ص ٦٥-٧٠

(٦٤) زاهر، ضياء (٢٠٠٤): مرجع سابق، ص ص ٦٥- ٧٠.

(٦٥) أدوارد كورنيش (٢٠٠٧): مرجع سابق، ص ص ٢٥٣- ٢٦٨.

(٦٦) عبد المعطي، عبد الباسط (١٩٩٢): مرجع سابق، ص ص ٤٩- ٨٨.

(٦٧) الطويل، ناصر (٢٠١٣): مرجع سابق، ص ص ٣٩١- ٤٠٦.

(68) Adam, Barbara: Towards a New Sociology of future, working paper, p 7. http: // www. Cardiff. ac. uk. socsi / futures

(٦٩) جلبي، علي عبد الرازق (٢٠٠٨): تصميم البحث الاجتماعي، الأسس والاستراتيجيات، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص ١٦٩.

(٧٠) النعيمي، قاسم محمد (٢٠١٠): المستقبل والاقتصاد في الدراسات المستقبلية، معهد الأبحاث والتنمية الحضارية، ص٦. في http:// www. Alhadariya. net

(٧١) طعمة، جورج (١٩٨٨): الدراسات المستقبلية وتحديات العصر، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، المعهد العربي للتخطيط، إبريل، ص ٢٦.

(٧٢) أدوارد كورنيش (٢٠٠٧): مرجع سابق، ص٢٦٨.

(73) Jan.Oliver Schwarz (2008): Assessing The future of future studies in management, 40 pp237-246, www. Elsevier.com\ locate\ futures.

(٧٤) عبد المعطي، عبد الباسط (١٩٩٢): مرجع سابق، ص ص٨٨- ٤٩.

(٧٥) العيسوي، ابراهيم (٢٠٢٠): مرجع سابق، ص ص ٣٢- ١١.

(٧٦) معدن، شريفة (٢٠٢١): مرجع سابق، ص ص ٨٠٤- ٨١٧

(٧٧) محمد، حيدر صالح (٢٠٢٠): مرجع سابق، ص ص ٢٣٧- ٢٤٩.

(٧٨) للمزيد انظر:

- عبد الفضيل، محمود:" الجهود العربية في مجال استشراف المستقبل، نظرة تقويمية "، الكويت، عالم الفكر، المجلد الثامن عشر – العدد الرابع ١٩٨٨، ص ٥٣.
- جلبي، على عبد الرازق (٢٠٠٨): الدراسات المستقبلية: الأسس والاستراتيجيات، مرجع سابق، ص ١٣.
- زايد، أحمد (٢٠٠٠): التغير الاجتماعي والدراسات المستقبلية، في أحمد زايد واعتماد علام، التغير الاجتماعي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص ٣٠٦.

(٧٩) مطر، جميل (١٩٩٨): مرجع سابق، ص ص ١٠٥- ١٣٩.

(80) Bruno Herault (2006): Public Futures Studies: Themes and variations, foresight, vol 8 N0.2, PP57-69.

(٨١) منصور، محمد إبراهيم (٢٠١٣): مرجع سابق، ص ص ٣٤- ٥٣.

(٨٢) ألفين توفلر (د.ت): صدمة المستقبل، المتغيرات في عالم الغد، ترجمة محمد على ناصف، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، ص ١١.

المراجـــــــع:

١- المراجع العربية:

- إبراهيم حسن العيسوي (٢٠٢٠): الدراسات المستقبلية ومشـــروع ٢٠٢٠، المجلـــة الدوليـــة للبحوث النوعية المتخصصة، القاهرة، العدد ٣٦، ٢٠٢٠.
- أبو زيد، أحمد (٢٠١٠): " الاهتمام بالمستقبل " في مستقبليات، كتاب العربي رقم ٨٠، إبريل.
- الداوى، عبد الرزاق (٢٠١٢): مجتمع المعرفة... معالم رؤية تكنولوجية جديدة للعالم، عـــالم الفكر، الكويت، المجلد ٤٠.
- الطويل، ناصر محمد (٢٠١٣): الدراسات المستقبلية في المدرسة العربية للعلـــوم السياســـية، دراسة في المنهجية والقضايا، مجلة شئون العصر، اليمن، مج ١٦، ع ٤٩، يونيـــو ٢٠١٣. http://search.mandumah.com\Record\874129MD
- العسكري، سليمان إبراهيم (٢٠١٠): " امتلاك المستقبل وإرادة التغيير" تقديم كتاب أحمد أبـــو زيد، مستقبليات، رقم ٢٨، إبريل ٢٠١٠.
- العيسوي، إبراهيم حسن (٢٠٢٠): الدراسات المستقبلية ومشـــروع ٢٠٢٠، المجلـــة الدوليـــة للبحوث النوعية المتخصصة، القاهرة، العدد ٣٦، ص ص ٣٢- ١١.
- ألفين توفلر (د.ت): صدمة المستبل، المتغيرات في عالم الغد، ترجمة محمد علـــى ناصـــف، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر.
- النعيمي، قاسم محمد: المستقبل والاقتصاد في الدراسات المستقبلية، معهد الأبحـــاث والتنميـــة الحضارية، ٢٠١٠. في http:// www. Alhadariya. net
- أمين، جلال (٢٠٠٤): مستقبليات مصر والعرب والعالم في منتصـــف القـــرن ٢١، كتـــاب الهلال، العدد ٦٤٠، أبريل، ص ٧.
- بدوي، أحمد زكي (١٩٩٣): معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت.
- جلبي، على عبد الرازق (٢٠٠٨): تصميم البحث الاجتمـــاعي، الأســـس والاســـتراتيجيات، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٨.
- جيدنز، أنتوني (بمساعدة كارين بيردسال) (٢٠٠٨): علم الاجتماع، ترجمة فـــايز الصـــباغ، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ص ٤٧.

- زاهر، ضياء الدين (٢٠٠٤): مقدمة في الدراسات المستقبلية، مفاهيم وأساليب وتطبيقات، القاهرة، مركز الكتاب للنشر، ص ١٨
- زايد، أحمد (٢٠٠٠): التغير الاجتماعي والدراسات المستقبلية، في أحمد زايد واعتماد علام، التغير الاجتماعي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٠.
- سعد الدين، إبراهيم وآخرون (١٩٨٩): صور المستقبل العربي، مشروع المستقبلات البديلة، القاهرة، منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط، ١٩٨٩.
- شارلين هس بيبرو باتريشيا ليفي (٢٠١١): البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية، ترجمة هناء الجوهري، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١١.
- شلبي، محمد عبد المنعم (٢٠٠٦): الدراسات المستقبلية العربية: تقييم نقدي وتصورات مقترحة، مجلة شئون اجتماعية، مج ٢٣، العدد ٩١، خريف ٢٠٠٦.
http://search.mandumah.com\Record\17609MD
- طعمة، جورج (١٩٨٨) الدراسات المستقبلية وتحديات العصر، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، المعهد العربي للتخطيط، إبريل، ١٩٨٨.
- عبد الحي، وليد: الدراسات المستقبلية النشأة والتطور والأهمية، معهد الأبحاث والتنمية الحضارية في http:// www. Alhahariya. net / data arch / dr.mostaqbelai
- عبد السلام، بوزيرة (٢٠١٧): الدراسات المستقبلية في العالم العربي بين الواقع والمأزوم والأفق المأمول، مجلة العلوم الإنسانية، ع ٤٦، جامعة محمد خيضر بسكرة، مارس ٢٠١٧.

http://search.mandumah.com\Record\ MP 987588
- عبد الفضيل، محمود (١٩٨٨):" الجهود العربية في مجال استشراف المستقبل، نظرة تقويمية"، الكويت، عالم الفكر، المجلد الثامن عشر – العدد الرابع.
- عبد الله فايز عبد الله آل عبد الله الشهري (٢٠٢١): متطلبات مركز الدراسات المستقبلية في الجامعات السعودية في ضوء الخبرات العالمية، مجلة القراءة والمعرفة، كلية التربية بجامعة عين شمس، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، المجلد ٢٣٤، إبريل ٢٠٢١.

http://search.mandumah.com\Record\1125727MD

- عبد المعطي، عبد الباسط (١٩٩٢): الدراسات المستقبلية، المتطلبات والجدوى العلمية والمجتمعية، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية بقطر، مج ٤، ع ٤، ١٩٩٢.

http://search.mandumah.com\Record\123619MD

- عثمان، ماجد وآخرون (٢٠٠٢): السكان وقوة العمل في مصر، الاتجاهات والتشابكات والآفاق المستقبلية، القاهرة، ميريت للنشر والمعلومات، ٢٠٠٢.

- فارح، مجدي (٢٠١٦): الدراسات المستقبلية في الفكر العربي والحديث والمعاصر، مجلة الدراسات المستقبلية، مج ١٧، ع ١، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١٦.

- فيليب جونز (٢٠١٠): النظرية الاجتماعية والممارسة البحثية، ترجمة محمد ياسر الخواجة، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٠.

- أدوارد كورنيش (٢٠٠٧): الاستشراف ومناهج استكشاف المستقبل، ترجمة حسن الشريف، بيروت، الدار العربية للعلوم.

- محمد، حيدر صالح (٢٠٢٠): الدراسات المستقبلية وأهمية توطينها في إقليم كردستان العراق، مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، العدد ٤٩، كلية الإمارات للعلوم والتربوية، فبراير، ٢٠٢٠.

http://search.mandumah.com\Record\1132382MD

- معدن، شريفة (٢٠٢١): الدراسات المستقبلية والاستشرافية في مواجهة مشكلات المنطقة العربية: ثورات الربيع العربي نموذجاً، مجلة دراسات وأبحاث، مج ١٣، ع ١ جامعة الجلفة.

- مطر، جميل (١٩٩٨): انحسار الدراسات المستقبلية في أعقاب الحرب الباردة: الأسباب والنتائج، مصر، معهد البحوث والدراسات العربية،

http:// search. mandumah. com \ Record \ 354705MD

- معجم المعاني الجامع / متاح في متطلبات \alma ny.com\ar\ dict \ar-ar

- وسوعة ويكبيديا الحرة متاخ في تطوير \ar.wikipedia.org\wiki

- منصور، محمد إبراهيم (٢٠١٣): الدراسات المستقبلية، ماهيتها وأهمية توطينها عربياً، المستقبل العربي، مج ٣٦، ع ٤١٦، لبنان، أكتوبر.

المراجع الأجنبية

- Adam, Barbara: Towards a New Sociology of future, working paper, http:// www. Cardiff. ac. uk. socsi / futures
- Alan Clardy (2020): The ontological foundation for studying the Future, FORESIGHT, VOL22 NO. 56. 2020.
- Bell, Wendell: (2001) futures studies comes of agoe: twenty five years after the limits to growth, futures 33, pp 63 – 64. www. Elsevier. com / locate / futures. -Bruno Herault (2006): Public Futures Studies: Themes and variations, foresight,vol 8 N0.2.
- Commission T. I. C. E Inter – unions: Etude prospective ' la journée d, un professear de prépas en 2008 janvier 2004, www eprep. org.
- Cristiano Vezzoni (2015) Secondary analysis in The social Sciences and its relation to futures studies. Horizon, vol 23, NO2, 2015.
- Ehsan Mohrabanfar (2015): Globalization streansin futures studies, information Economical, vol19, NO 3, 2015.
- Jan.Oliver Schwarz (2008): Assessing The future of future studies in management,40 (2008) pp237-246, www. Elsevier.com\ locate\ futures.
- Malaska, Pentti: A futures research outline of a post – modern, futures 33, 2001, p 225, Elsevier Science Ltd. www.Elsevier.com/Locate/futures
- Marios Stylianides, Petros Pashiardis (2007): The Future of our schools an example of The Delphi technique in action and The case of Cyprus. International Journal of Educational Management, VOL, 21 NO.5, 2007.
- Moati, Philippe: esquisse d'une Methodologie pour la Prospective des secteurs, Center de Recherch pour L'Etude et l'observation des conditions de vie, cahier de recherché n 187, 2003, P6.
- Mohammad Ali Baradaran, et, al (2018): The Future of the university of Tehran using. causal layered analysis, foresight, VOL20 N0.4 , 2018.

- Mohammad Reza fathi,et,al (2021): future study of textile industry in Iran using The MiCMAC and soft operational research methods, foresight, vol23 NO.4, 2021.
- Noora Vahakari, et,al (2020): The Future in sustainability transitions Inter linkages between The multi- level perspective and Futures studies. Futures 123 (2020) 102597. www.elsevier.com\locate\ Futures.
- Oxford word power (2015): Oxford university press. New York.
- Patrickvan, et, al (2010) 0n The use of studies of the future for organizational change in Dutch government ministries, foresight, VOL 12 NO.4
- Salotti, Jaen Marc: Futurologue appliquée, propostion de stage, Master Rechercher Sciences université victor segalen de la ognization niveau 2 Bordeaux 2, 2004.

الملاحق (١)

أسماء الأساتذة المشاركين فى الدراسة

م	الاسم	الوظيفة
١	أ.د إبراهيم حسن العيسوي	أستاذ الدراسات المستقبلية بمعهد التخطيط القومي
٢	أ.د على نصار	أستاذ الدراسات المستقبلية بمعهد التخطيط القومي
٣	أ.د فريد عبد العال	أستاذ بمعهد التخطيط القومي
٤	أ.د زينب معوض الباهي	أستاذ بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم وعميد الكلية
٥	أ.د محمد عبد المنعم شلبي	أستاذ مساعد بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
٦	أ.د سهير عبد المنعم إسماعيل	أستاذ بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
٧	أ.د فاطمة أنور	استاذ مساعد بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم
٨	أ.د مي سيد عمر	أستاذ مساعد بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
٩	أ.د إكرام فتحي الباب	أستاذ مساعد بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
١٠	أ.د منى سامي	أستاذ مساعد بمعهد التخطيط القومي
١١	أ.د هبة جمال الدين	أستاذ بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
١٢	أ.د حكيمة	أستاذ مساعد بكلية الخدمة الاجتماعية
١٣	أ.د كمال غلاب	أستاذ الإحصاء والتربية بكلية زراعة جامعة الفيوم
١٤	أ.د محمد عبد العال	أستاذ التنمية والتخطيط المساعد بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم
١٥	أ.د نهلة عبد الرحيم	أستاذ التنمية والتخطيط بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم
١٦	أ.د هناء هوارى	أستاذ الاقتصاد كلية زراعة جامعة الفيوم
١٧	أ.د أمال حسن هلال	أستاذ بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
١٨	أ.د سهير محمد سند	أستاذ بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
١٩	أ.د وفاء مرقس	أستاذ بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
٢٠	أ.د ريهام محمد محى الدين	أستاذ بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
٢١	أ.د منال عبد الله عمران	أستاذ بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
٢٢	أ.د شحاته محمد زيان	أستاذ بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
٢٣	أ.د أماني فوزي	أستاذ مساعد بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
٢٤	أ.د سامح محمدي	أستاذ مساعد بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
٢٥	أ.د صابر أحمد عبد الباقي	مدرس كلية آداب جامعة المنيا
٢٦	أ.د محمود زكى	أستاذ مساعد كلية آداب جامعة حلوان

م	الاسم	الوظيفة
٢٧	أ.د أحمد محمد أبو رية	أستاذ بكلية الآداب جامعة الفيوم
٢٨	أ.د ناصر عويس	أستاذ بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم
٢٩	أ.د عفاف دانيال	أستاذ بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم
٣٠	أ.د يوسف عبد الحميد	أستاذ بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم
٣١	أ.د محمد أنور محروس	أستاذ بجامعة حلوان
٣٢	أ.د سحر حسان بربري	أستاذ بكلية آداب جامعة قناة السويس
٣٣	أ.د شامية جمال	أستاذ مساعد بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم
٣٤	أ.د خلف محمد عبد السلام	مدرس بكلية آداب جامعة الإسماعيلية
٣٥	أ.د أحمد حسنى	وكيل الدراسات العليا بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم
٣٦	أ.د عرفات زيدان خليل	أستاذ بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم
٣٧	أ.د مصطفى قاسم	أستاذ بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم
٣٨	أ.د عادل عبد العزيز	أستاذ بكلية الآداب جامعة الفيوم
٣٩	أ.د محمد زايد	أستاذ بكلية الآداب جامعة الفيوم
٤٠	أ.د حسين أنور جمعة	أستاذ بكلية الآداب جامعة الاسماعيلية
٤١	أ.د ليلى عبد الوارث	استاذ بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم
٤٢	أ.د سعد قاسم	أستاذ مساعد بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم
٤٣	أ.د فراج سيد فراج	أستاذ مساعد كلية آداب جامعة الإسماعيلية
٤٤	أ.د أحمد كمال عبد الموجود	أستاذ مساعد بكلية آداب جامعة أسيوط
٤٥	أ.د هناء نظير على	أستاذ بكلية الآداب جامعة الفيوم
٤٦	أ.د هاشم مرعى هاشم	أستاذ التنمية والتخطيط المساعد بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم
٤٧	أ.د عيد فيصل	أستاذ مساعد اقتصاد كلية زراعة جامعة الفيوم
٤٨	أ.د محمد السيد بخيت	أستاذ بكلية التربية جامعة الفيوم
٤٩	أ.د سهير ميهوب	أستاذ مساعد بكلية التربية جامعة الفيوم
٥٠	أ.د جبرالله عباس	مدرس بكلية آداب جامعة السويس